أمانة

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية

إعداد

محمد يسر برنيه

ورقة قدمت في اجتماع الدورة السادسة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والتي عقدت في الكويت في 1 أكتوبر 2012

صندوق النقد العربي

تقديم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سنوات، بدعوة أحد أصحاب المعالي والسعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في مجال السياسة النقدية. كذلك، يعد صندوق النقد العربي وفي السياق نفسه ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي صدرها المجلس. وفي ضوء ما تضمنته هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن هذه الموضوعات، فقد رأى المجلس أنه من المصلحة أن تتاح لها أكبر فرصة من النشر والتوزيع. ولذلك، فقد باشر الصندوق بنشر هذه السلسلة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي يعدها الصندوق حول القضايا النقدية والمصرفية والتي تثير اهتماماً في مختلف الأوساط. وليس الغرض من هذه التقارير والأوراق طرح وجهة نظر معينة، وإنما إلقاء الضوء، بأكبر قدر من الموضوعية والتجرد حول هذه الموضوعات. فهذه السلسلة ليست لطرح الآراء والمواقف، وإنما لتوفير المعلومات وزيادة الوعي ببعض القضايا النقدية والمصرفية. لذا، فالهدف الرئيسي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. ونأمل أن تساعد هذه السلسلة على تعميق الثقافة الاقتصادية العربية.

والله ولي التوفيق،،

د. جاسم المناعي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

المحتويات

الصفحة

تمهيد 1

أولاً: أهمية الشمول المالي في السياسات الاقتصادية 3

ثانياً: أوضاع مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية 5

أ- وصول الأفراد إلى المؤسسات المالية والمصرفية 6

ب- وصول الشركات المتوسطة والصغيرة إلى المؤسسات المالية والمصرفية 10

ج- الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية 12

د- الوصول إلى خدمات البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي 23

ثالثاً: سياسات ومتطلبات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية 31

أ- تقديم قضايا الشمول المالي في أولويات السياسات الاقتصادية 32

ب- تطوير الإطار التشريعي والرقابي المساعد للشمول المالي 34

ج- متابعة تقوية البنية التحتية للقطاع المالي 38

د- تبني استراتيجيات وبرامج عمل وطنية للشمول المالي 41

هـ- تعزيز التعاون مع الأطر والمؤسسات الدولية المعنية 46

رابعاً: دور ومسؤوليات المصارف المركزية في تعزيز الشمول المالي 46

أ- دور المصارف المركزية كسلطات إشرافية ورقابية 48

ب- دور المصارف المركزية كمنسق لسياسات القطاع المالي 53

خامساً: الخلاصة والتوصيات 56

تمهيد

حظي موضوع توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية أو ما يعرف بمصطلح الشمول المالي (Financial Inclusion) باهتمام واسع في السنوات الماضية على مستوى صانعي السياسات الاقتصادية والمالية في مختلف دول العالم[1]. ويأتي ذلك كما بينته الدراسات والتجارب، للدور والأهمية الكبيرة لتحسين الوصول للخدمات المالية في المساهمة في خلق فرص العمل وتعزيز النمو وتحسين مستويات المعيشة. وقد تعزز هذا الاهتمام، مع إقدام الأطر والمؤسسات الدولية المعنية وفي مقدمتها مجموعة العشرين (G-20) على تبني موضوع تعزيز الشمول المالي، كواحدٍ من المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية العالمية. وقد تجسد ذلك في إصدار مجموعة من المبادئ والمعايير الدولية وإنشاء برامج وهيئات عالمية، تعنى بمتابعة هذه القضايا[2].

هذا ويقصد بالشمول المالي، إتاحة الخدمات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان[3]. وفي ظل غياب هذه الخدمات، قد يلجأ البعض إلى قنوات غير رسمية لتوفيرها، وهي التي – أي هذه القنوات- عدا عن كونها غير موثوقة ولا تخضع للرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبياً، هي كذلك قد لا تكون مناسبة لاحتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية.

---

[1] يتداخل استخدام مصطلح الوصول أو النفاذ إلى التمويل (Access to Finance) ومصطلح الشمول المالي (Financial Inclusion) للدلالة على المعنى ذاته. وتستخدم هذه الورقة المصطلحان معاً.

[2] أطلقت مجموعة العشرين برنامج الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI) والذي يتكون من ثلاث مجموعات عمل. كذلك هناك مؤسسات مثل (CGAP) المرتبطة بالبنك الدولي وAFI واللتان توفرا خدمات المعرفة والخبرة بشأن قضايا الشمول المالي.

[3] يقصد بالمؤسسات المالية الرسمية، المصارف ومكاتب البريد وشركات التمويل الصغير وجمعيات واتحادات الائتمان، وغيرها من الشركات المالية والمصرفية المرخصة من قبل السلطات الإشرافية.

وتكتسب قضايا توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية أهمية إضافية. فمن جانب تحتل المنطقة العربية المرتبة الأدنى بين المناطق والتجمعات الإقليمية على صعيد مختلف نسب ومؤشرات الشمول المالي. ومن جانب آخر أن الأحداث والتطورات الأخيرة التي شهدتها المنطقة العربية قد أبرزت الحاجة الكبيرة لتطوير الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الهادفة لتحقيق نموٍ أكثر شمولية لمختلف فئات المجتمع وقطاعات الأعمال، يساعد على مواجهة مشاكل البطالة ويعزز من العدالة الاجتماعية. ولا شك هنا من أهمية تعزيز الوصول للخدمات المالية والشمول المالي في إطار هذه الاستراتيجيات والسياسات المطلوبة.

ولا يخفى في هذا الصدد، أن بعض الدول العربية قد أظهرت في السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بقضايا الشمول المالي والوصول إلى التمويل، وإنما دون وجود استراتيجيات وبرامج واضحة وشاملة لهذا الغرض في أغلب الحالات، حيث لا تزال قضايا تعزيز الشمول المالي تعتبر ثانوية بالمقارنة مع قضايا أخرى مثل الاستقرار المالي. وغالباً ما كان التعامل مع هذه القضايا على أنها جوانب اجتماعية بحتة.

وتظهر إحصاءات البنك الدولي حول الشمول المالي (Global Findex)، أن نحو 82 في المائة من البالغين (فوق 15 سنة) من سكان الدول العربية في نهاية عام 2011، لا يتوفر لهم فرص الوصول للخدمات المالية والتمويلية الرسمية أو شبه الرسمية. ووفقاً لهذه الإحصاءات فإن المنطقة العربية تحتل المرتبة الأخيرة بين ست مناطق أو مجموعات إقليمية على صعيد الشمول المالي[4]. وتخفي هذه النسبة بالطبع وجود تفاوت كبير فيما بين الدول العربية.

[4] يقيس مؤشر الشمول المالي للبنك الدولي، كيفية وصول واستخدام البالغين للخدمات المالية في 148 دولة. ويشمل ذلك جميع الدول العربية باستثناء ليبيا.

وتسعى هذه الورقة المختصرة أولاً للتعريف بأهمية قضايا الشمول المالي في السياسات الاقتصادية، لتناقش ثانياً أوضاع ومؤشرات الشمول المالي في الدول العربية، بغرض التعرف على المتطلبات والتحديات الرئيسية لتوسيع الوصول للخدمات المالية والشمول المالي في الدول العربية. وتقدم الورقة في هذا الإطار، عرضاً للدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه المصارف المركزية في دفع هذه الأجندة سواء فيما يتعلق بدورها كسلطات إشرافية ورقابية على القطاع المالي والمصرفي، أو بدورها في التنسيق بين مختلف السلطات الإشرافية المعنية بالقطاع المالي*.

أولاً: أهمية الشمول المالي في السياسات الاقتصادية

بات هناك قناعة راسخة عززتها الدراسات والبحوث العديدة، حول العلاقة الوطيدة والطردية بين مستوى الشمول المالي والمرتبطة بدرجة تطور وعمق القطاع المالي والمصرفي من جهة، وبين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي والمالي من جهة أخرى[5]. ولهذه الأسباب وكما سبقت الإشارة، تلقى قضايا تضمين الفئات المستبعدة أو غير المستفيدة من الخدمات المالية والمصرفية في منظومة النظام المالي الرسمي، اهتماماً ملحوظاً من قبل المؤسسات المالية الدولية والإقليمية ومانحي العون، وكذلك من قبل السلطات الإشرافية وصانعي السياسات الاقتصادية والمالية في معظم البلدان. كما أن المؤسسات المالية والمصرفية نفسها، أصبحت اليوم أكثر اهتماماً في السعي لتحسين انتشارها والوصول إلى عدد أكبر من شرائح وفئات المجتمع، وتطوير ابتكارات وخدمات جديدة تناسب مختلف هذه الفئات.

* يشكر معد الورقة، مجموعة (CGAP) التابعة للبنك الدولي على ما قدمته من بيانات ومعلومات حول موضوعات الورقة.

[5] أنظر تقرير التنمية العالمي – النظام المالي والتنمية 1998.

فمن جانب العلاقة مع **النمو الاقتصادي**، يساهم تطور عمق وكفاءة القطاع المالي والمصرفي في تحسين النمو الاقتصادي من خلال قدرة وكفاءة النظام المالي في تعبئة المدخرات وحشدها نحو المحتاجين إليها من مستثمرين ومستهلكين. ويتسم القطاع المالي الأكثر شمولية، بقدرة أكبر على جذب المدخرات وتقديم الخدمات التمويلية والمالية لمختلف فئات المجتمع. ويساعد ذلك الكثير من هذه الفئات على تمويل احتياجاتهم الاستثمارية والاستهلاكية، وبالتالي حفز النمو الاقتصادي. فبدون وصول الخدمات المالية إليها، لن تكون هذه الفئات قادرة على تلبية جزء كبير من هذه الاحتياجات نظراً لضعف مواردها الذاتية.

ولعل جهود تطوير القطاع المالي في العقود الماضية، كانت تتركز بصورة رئيسية في العمل على تحسين قدرة النظام المصرفي على تعبئة المدخرات وتمويل الاحتياجات الاستثمارية. إلا أن صعوبة الوصول إلى المؤسسات المصرفية وخاصة لدى الدول النامية والفقيرة، نتج عنه إهمالاً لقضايا الشمول المالي. وبمعنى آخر، لم تستفد بعض الفئات من ثمار جهود إصلاح القطاع المالي والمصرفي. ولاشك أن تبني استراتيجيات تطوير القطاع المالي والمصرفي لقضايا تحسين الشمول المالي، من شأنها أن تساهم في الارتقاء بدور هذا القطاع في تحفيز النشاط الاقتصادي لهذه الفئات[6].

ولا يقتصر دور الشمول المالي على المساهمة في حفز النمو الاقتصادي، بل كذلك في **التنمية الاقتصادية والاجتماعية**. فقد أظهرت البحوث والدراسات أهمية تحسين وصول التمويل والخدمات المالية لفئات المجتمع، في معالجة الإختلالات في عدالة توزيع الدخل، وكذلك في الحد من الفقر[7]. فقد بينت هذه الدراسات، أن الدول التي حسّنت من مستوى الوصول للخدمات المالية والشمول المالي، وخاصة عبر تطوير شبكة خدمات للتمويل متناهي الصغر، قد تمكنت من تقليل التفاوت في توزيع الدخل بصورة أسرع من غيرها من الدول.

---

[6] أنظر الورقة "On Harnessing the Potential of Financial Inclusion" – بنك التسويات الدولية 2011.

[7] Cull, Robert, Asli Demirjuc-Kunt, Timothy Lyman.2012. "Financial Inclusion and Stability:

كذلك، فإن للشمول المالي ارتباط وثيق **بالاستقرار الاقتصادي والمالي** أو حتى بالاستقرار السياسي والاجتماعي. ذلك أن الوصول للخدمات المالية، يلعب دوراً مهماً في الحد من التقلبات في مستويات الاستثمار والاستهلاك، وبالتالي التقلبات في دورات الأعمال. وفي المقابل، فإن حرمان فئات من المجتمع من التمويل والخدمات المالية، ينعكس سلباً على مستويات الفقر والاستقرار الاجتماعي. كما أن غياب مثل هذه الخدمات المالية، يدفع بالبعض إلى استخدام مصادر غير رسمية وما قد يصاحبها من جرائم مالية وغياب للحماية للمستهلكين والمتعاملين. وسيؤثر ذلك على مصداقية وموثوقية الخدمات المالية.

ولاشك أن تطوير سياسات للشمول المالي المستندة إلى إجراءات لحماية المستهلك وتعزيز موثوقية الخدمات المالية، يمكن أن تساهم في الاستقرار المالي والاجتماعي. كما أن توسيع نطاق تقديم الخدمات المالية المختلفة، يمكن أن يساهم من جانب آخر في تقليل التركز الائتماني والحد نسبياً من المخاطر النظامية، بما يخدم قضايا الاستقرار المالي.

ثانياً: أوضاع مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية[8]

تتأخر الدول العربية كمجموعة بالمقارنة مع المجموعات الإقليمية على صعيد مؤشرات الوصول للتمويل والخدمات المالية. ويمثل تحسين الشمول المالي في الدول العربية، واحداً من الأولويات أو التحديات الرئيسية لصانعي السياسات الاقتصادية والمالية. ويأتي ذلك كما سبقت الإشارة للدور الفعال الذي يمكن أن يساهم به وصول التمويل والخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع وقطاعات الأعمال، وفقاً لما أثبتته التجارب، في معالجة مشاكل

[8] تستند البيانات والمعلومات الواردة في هذا الجزء، لإحصائيات قاعدة بيانات الشمول المالي لدى البنك الدولي، ودراسة قياس الشمول المالي – أبريل 2012، البنك الدولي، والتقرير الشامل للقطاع المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – 2010، بالإضافة إلى الاستبيان الإحصائي لصندوق النقد العربي حول الشمول المالي، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد – صندوق النقد العربي، وتقارير بعثات مبادرات الدعم الفني لصندوق النقد العربي.

البطالة على المدى القصير والمتوسط وتحقيق النمو الاقتصادي الأكثر شمولاً الذي يمثل الهاجس الأهم للسياسات الاقتصادية الراهنة. ولاشك كذلك أن تحقيق تقدم في الشمول المالي، سينعكس إيجاباً في تعميق القطاع المالي والمصرفي وتعزيز استقراره وسلامته وتقوية دوره في خدمة أجندة النمو الاقتصادي الشامل.

ونستعرض فيما يلي أوضاع مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية من خلال أربع مجموعات من المؤشرات، أولاً بالنسبة لوصول الأفراد إلى المؤسسات المالية والمصرفية، وثانياً بالنسبة لوصول الشركات الصغيرة والمتوسطة للمؤسسات المالية والمصرفية، وثالثاً على صعيد الوصول للخدمات والمنتجات المالية والمصرفية المختلفة، وأخيراً على صعيد الوصول إلى خدمات البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي.

أ- وصول الأفراد إلى المؤسسات المالية والمصرفية: تظهر إحصائيات قاعدة بيانات الشمول المالي لدى البنك الدولي، أن نحو 50 في المائة من سكان العالم البالغين (+15 سنة) يتوفر لديهم الوصول أو النفاذ لمؤسسات مالية ومصرفية رسمية، أي يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية ومصرفية، بما فيها البنوك وشركات التمويل الصغير وصناديق البريد واتحادات الائتمان، وذلك وفقاً للبيانات المتاحة عن عام 2011. وبالمقارنة، فإن هذه النسبة تصل إلى 18 في المائة فقط على صعيد الدول العربية كمجموعة. وتعتبر هذه النسبة، الأدنى على الإطلاق بين مختلف المجموعات الإقليمية الأخرى[9]. ويعني ذلك كما سبقت الإشارة، أن نحو 82 في المائة من سكان الدول العربية البالغين لا يتوفر لديهم الوصول لمؤسسات مالية ومصرفية رسمية.

[9] للمقارنة تصل هذه النسبة إلى 55 في المائة لدول شرق آسيا و45 في المائة لدول شرق أوروبا ووسط آسيا، و39 في المائة لدى دول أمريكا اللاتينية و24 في المائة لدى دول أفريقيا جنوب الصحراء. وتجدر الإشارة أن بعض الدول العربية لا تسمح تشريعاتها لمن هم دون الثامنة عشرة سنة فتح حسابات مصرفية.

وبالطبع تتفاوت هذه النسبة بشكل كبير فيما بين الدول العربية، وتحديداً بين دول مجلس التعاون الخليجي - الأعلى دخلاً - وبقية الدول العربية، كما يتضح من الشكل رقم (1). حيث تتراوح نسبة من لديهم إمكانية الوصول أو النفاذ إلى مؤسسات مالية ومصرفية من السكان البالغين بين 86.8 في المائة في الكويت (الأعلى من بين الدول العربية) وبين 3.7 في المائة في اليمن في نهاية عام 2011.

الشكل رقم (1)
نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية أو مالية من مجموع السكان البالغين في الدول العربية - 2011

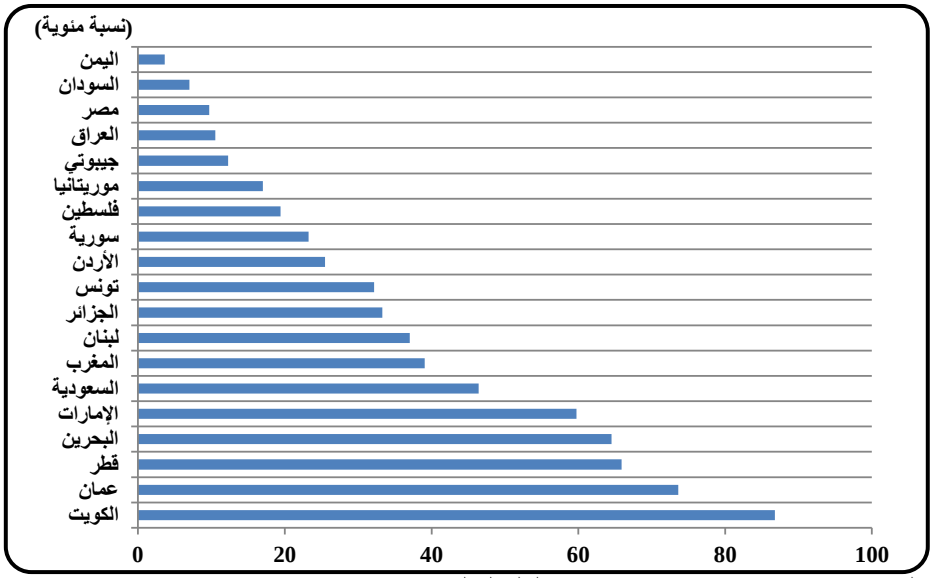

المصدر: قاعدة بيانات (Global Findex)، البنك الدولي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة، تصل أعلاها من بين الدول العربية من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، لدى المغرب بنحو 39.1 في المائة، عاكسة بذلك الجهود التي بذلتها السلطات المغربية في السنوات الأخيرة.

كذلك تظهر البيانات أن هناك تفاوتاً في نسب الوصول للمؤسسات المالية والمصرفية للأفراد لدى الدول العربية، كما هو الحال لدى معظم الدول النامية، وذلك وفقاً لمستوى الدخل والعمر والمناطق الحضرية والريفية. ففيما يتعلق بالتفاوت على صعيد **مستوى الدخل**، نجد أن نسبة الوصول إلى المؤسسات المالية والمصرفية تصل لدى الأفراد الأعلى دخلاً (60 في المائة من السكان) إلى 25 في المائة في الدول العربية كمجموعة، فيما تصل هذه النسبة للأفراد الأُقل دخلاً (40 في المائة من السكان) إلى 7 في المائة فقط في الدول العربية كمجموعة. وتمثل هذه النسبة الأدنى بين مختلف التجمعات الإقليمية الأخرى. ويصل هذا الفرق بين نسبة الوصول للسكان الأعلى دخلاً ونسبة الوصول للسكان الأُقل دخلاً، أقصاها بين الدول العربية لدى تونس (نحو 25.7 في المائة)، ذلك أن نسبة الوصول للمؤسسات المالية والمصرفية للسكان الأعلى دخلاً في تونس تبلغ حوالي 41.3 في المائة، فيما تصل هذه النسبة للسكان الأقل دخلاً فيها إلى 15.6 في المائة (أنظر الشكل رقم 2).

الشكل رقم (2)
توزع نسب الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية أو مالية
وفقاً لمستوى الدخل في الدول العربية - 2011

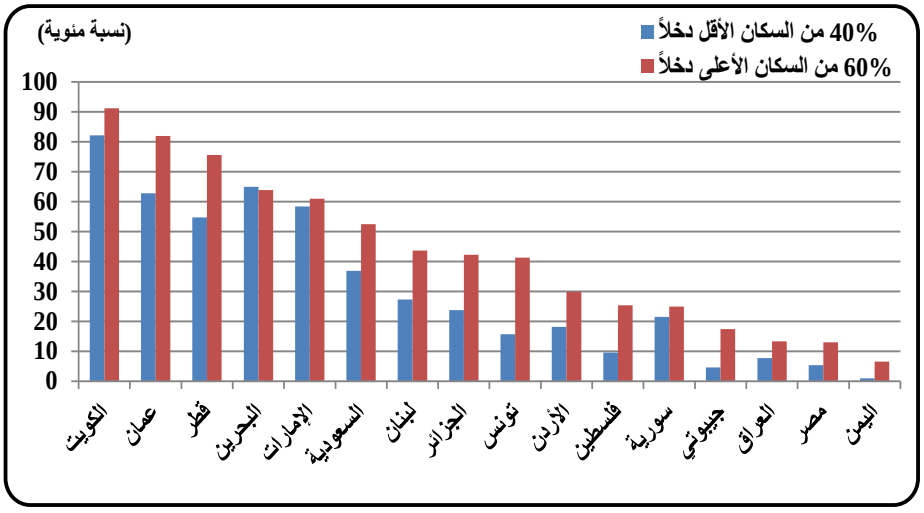

المصدر: نفس المصدر للشكل رقم (1).

أما على صعيد التفاوت بالنسبة **للأعمار**، فإن البيانات تظهر أن فئة الشباب من 15 إلى 25 سنة، هي الأقل حظاً في الوصول أو النفاذ إلى المؤسسات المالية والمصرفية في الدول العربية بالمقارنة مع الفئات العمرية فوق 25 سنة. ويظهر هذا التفاوت في جميع الدول العربية، وإن كان أكثر وضوحاً في حالة دول مثل الأردن والإمارات والبحرين والسعودية، فيما يكون هذا التفاوت محدوداً نسبياً في قطر وسورية ومصر (أنظر الشكل رقم 3).

الشكل رقم (3)
توزع نسب الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية أو مالية وفقاً لمستوى أعمارهم في الدول العربية - 2011

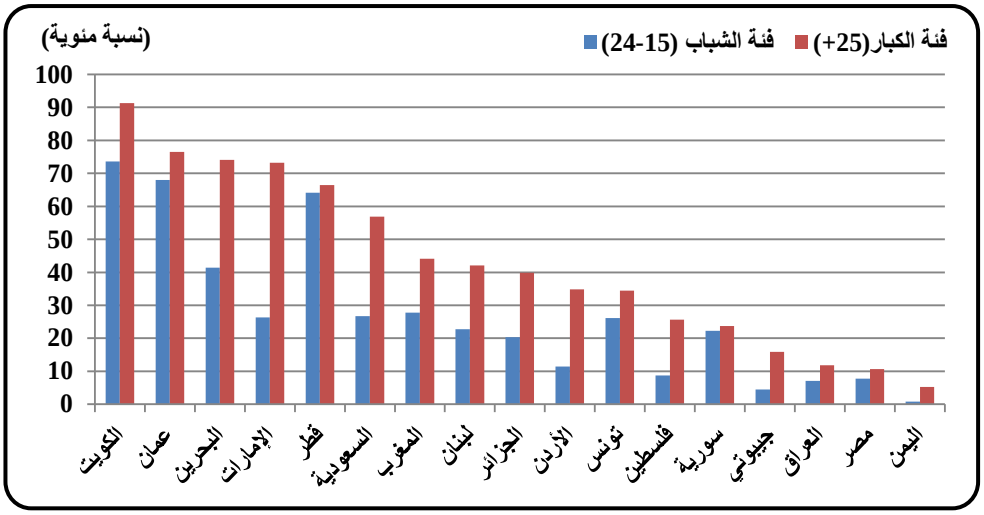

المصدر: نفس المصدر للشكل رقم (1).

وأخيراً، فإن هناك تفاوت واضح في نسب الوصول للمؤسسات المالية والمصرفية بين **المناطق الحضرية والمناطق الريفية** في الدول العربية، حيث تصل نسبة وصول الأفراد للمؤسسات المالية والمصرفية في المدن والمناطق الحضرية إلى 19 في المائة من مجموع السكان البالغين في هذه المناطق، لتنخفض إلى ما نسبته 9 في المائة فقط لدى الأفراد في

المناطق الريفية، وذلك للدول العربية كمجموعة. ويمثل هذا التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية الأعلى بين مختلف المجموعات الإقليمية.

إلا أن ذلك بالطبع يخفي إختلافاً فيما بين الدول العربية في هذا الشأن، حيث لا يظهر هذا التفاوت بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في دول مثل الأردن والإمارات والسعودية وفلسطين وعمان، فيما يكون أكثر وضوحاً في حالة الدول الأخرى (أنظر الشكل رقم 4).

الشكل رقم (4)
توزع نسب الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية أو مالية رسمية
بين المناطق الحضرية والريفية

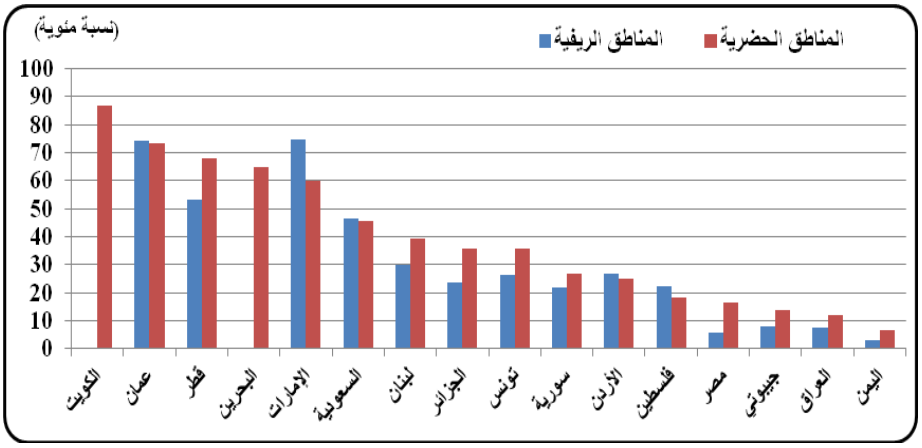

المصدر: نفس المصدر للشكل رقم (1).

ب- وصول الشركات المتوسطة والصغيرة للمؤسسات المالية والمصرفية: لا يختلف الأمر بالنسبة للشركات المتوسطة والصغيرة، عن الأفراد في الوصول أو النفاذ للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية. فالعديد من الدراسات تظهر أن الجزء الأكبر من الشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر في الدول العربية (MSMEs)، لا يتوفر لها إمكانية الحصول على التمويل والخدمات المالية والمصرفية الأخرى. وبالمقارنة مع المجموعات

الإقليمية الأخرى، فإن وصول الشركات المتوسطة والصغيرة في الدول العربية، هو الأقل كذلك من بين تلك المجموعات. وتكتسب هذه الشركات أهمية بالغة لاقتصادات الدول العربية، وبالنظر لعددها واستيعابها للعمالة[10]. وعلى الرغم من الجهود الملموسة في السنوات القليلة الماضية على مستوى الدول والمؤسسات العربية، لدعم تدفق التمويل لهذه الشركات والمؤسسات، فإن النتائج لا تزال محدودة نسبياً في هذا الشأن.

فوفقاً للإحصاءات المتاحة [11]، تصل حصة مصادر التمويل الذاتية إلى ما نسبته 85 في المائة من مصادر التمويل للشركات المتوسطة والصغيرة في المنطقة العربية، بالمقارنة مع ما نسبته 65 في المائة كمتوسط لمجموعة الدول متوسطة الدخل في العالم، أنظر الشكل رقم (5). وتتوزع نسبة 15 في المائة المتبقية بين 7 في المائة قروض مصرفية (19 في المائة للدول متوسطة الدخل في العالم) و3 في المائة تمويلات تجارية و2 في المائة أسواق مال (بيع أسهم)، و4 في المائة مصادر تمويلية أخرى[12].

كما تظهر هذه الإحصاءات، أن حصة قروض المؤسسات والشركات المتوسطة والصغيرة من محفظة قروض المصارف في الدول العربية تصل إلى حوالي 7.6 في المائة فقط لمجموع الدول العربية، بالمقارنة مع نسبة مماثلة تصل إلى 16.2 في المائة كمتوسط

[10] قدرت دراسة حديثة مشتركة لمؤسسة التمويل الدولية ومؤسسة ماكينزي، أن هناك ما بين 19 إلى 23 مليون شركة متوسطة أو صغيرة أو مشروعات متناهية الصغر (MSMEs) في المنطقة العربية، وأن نحو 68 في المائة من هذه الشركات والمشروعات هي شركات غير رسمية (informal) و22 في المائة هي مشروعات صغيرة جداً والباقي نحو 10 في المائة هي شركات متوسطة وصغيرة مرخصة ومسجلة رسمياً، أنظر: Scaling up SME Access to Financial Services in the developing world, IFC 2010.

[11] أنظر إلى التقرير الشامل عن القطاع المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – البنك الدولي 2010.

[12] تجدر الإشارة أن حصة القروض المصرفية من مصادر التمويل، ترتفع إلى الضعف نحو 15 في المائة وذلك في حالة الشركات الكبيرة في الدول العربية، بالمقارنة مع 7 في المائة للشركات المتوسطة والصغيرة.

لمجموع الدول متوسطة الدخل في العالم. ولا تعكس هذه الأرقام واقع واحتياجات هذه الشركات في الدول العربية، ذلك أن جزء كبير من الشركات المتوسطة والصغيرة لديها الرغبة في الحصول على خدمات تمويلية وإنما غير متاح لها[13]. ويتطلب تحسين وصول هذه الشركات والمشروعات إلى التمويل، المزيد من الجهود على صعيد تطوير البنية التحتية وتحديداً فيما يتعلق بنظم المعلومات الائتمانية ونظم الإقراض المضمون (تسجيل الرهونات) ونظم حقوق الدائنين، كما سنأتي على ذكره في هذه الورقة.

الشكل رقم (5)
مقارنة توزيع مصادر تمويل الشركات المتوسطة والصغيرة
في الدول العربية والدول متوسطة الدخل في العالم

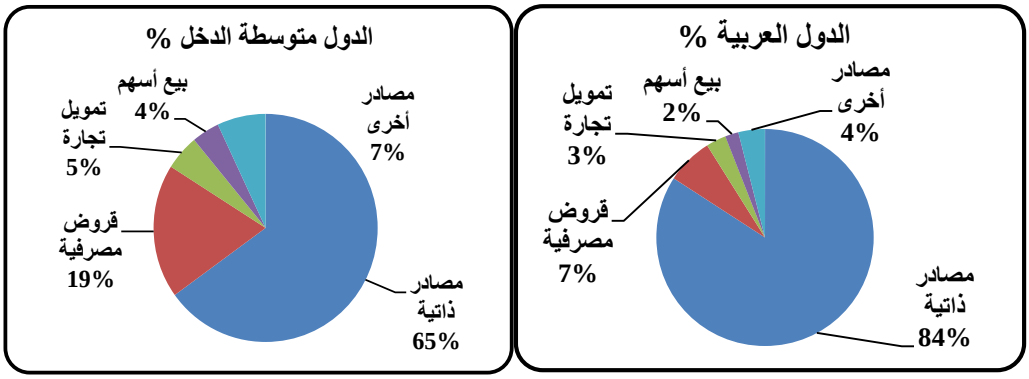

المصدر: إحصاءات البنك الدولي – 2010.

ج- الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية: تعتبر مؤشرات استخدام أو حصول الأفراد على الخدمات المالية والمصرفية، أكثر أهمية ودلالة في قياس مستوى الشمول المالي بالمقارنة مع الإحصائيات المتعلقة بعدد الحسابات المصرفية (الوصول

[13] تظهر نتائج استبيان ميداني لمؤسسة التمويل الدولية لأوضاع احتياجات التمويل للشركات المتوسطة والصغيرة في لبنان واليمن، أن نحو 53 في المائة من هذه الشركات في اليمن ونحو 36 في المائة في لبنان، ترغب بالحصول على قروض مصرفية لتمويل أنشطتها وإنما غير متاح لها.

للمؤسسات المالية والمصرفية). ذلك إن امتلاك الأفراد لحسابات في مؤسسات مالية، لا يعني بالضرورة توفر أو تحصل هؤلاء الأفراد على الخدمات المالية المختلفة مثل خدمات الادخار أو القروض وخدمات الدفع وخدمات التأمين. فقد تكون هذه الحسابات غير نشطة (dormant) أو أنها لا تتيح لأصحابها إمكانية الحصول على خدمات مالية مختلفة.

1- خدمات الادخار: تظهر الإحصاءات أن قرابة 20 في المائة فقط من الأفراد البالغين في الدول العربية قد قاموا بالادخار خلال العام السابق 2011 (خلال فترة 12 شهر)[14]. وتصل نسبة من قاموا بهذا الادخار من خلال مؤسسات مالية ومصرفية رسمية إلى الربع تقريباً (نحو 6 في المائة من الأفراد البالغين في الدول العربية). وتعتبر هذه النسبة الأدنى تقريباً بالمقارنة مع المتوسط العالمي وأغلب المجموعات الإقليمية الأخرى. فقد وصلت نسبة الأفراد البالغين الذين قاموا بالادخار خلال مدة 12 شهر، نحو 36 في المائة كمتوسط عالمي (20 في المائة عبر مؤسسات مالية ومصرفية رسمية و16 في المائة عبر وسائل أخرى).

وكما هو حال المؤشرات السابقة، هناك تفاوتاً فيما بين الدول العربية، حيث تصل هذه النسبة (الأفراد البالغين المدخرين في حسابات مالية ومصرفية رسمية خلال فترة 12 شهر) أدناها لدى مصر واليمن بنحو واحد في المائة فقط ولدى جيبوتي والسودان بنحو 3 في المائة ولدى سورية والعراق وفلسطين بنحو 5 في المائة، فيما تتجاوز هذه النسبة المتوسط العالمي لدى كل من الكويت وقطر وعُمان، أنظر الشكل رقم (6). هذا، ووفقاً لهذه البيانات تتجاوز نسبة الأفراد المدخرين في حسابات رسمية نسبة هؤلاء الأفراد المدخرين في وسائل وقنوات أخرى غير رسمية، لدى كل من الأردن والإمارات والجزائر وتونس والسعودية وفلسطين وقطر وعمان والمغرب وموريتانيا.

[14] أنظر إلى ورقة عمل – قياس الشمول المالي Demirgue – Kunt and Klapper – 2012. والبيانات لا تعود بالضرورة لعام 2011، بل لآخر 12 شهر تتوفر بيانات عنها، حيث تعود بعض البيانات لعام 2010 والبعض الآخر لفترة 12 شهر تشمل العامين معاً 2010 و 2011.

الشكل رقم (6)
نسبة الأفراد المدخرين في حسابات مالية ومصرفية رسمية في الدول العربية
خلال العام السابق – 2011

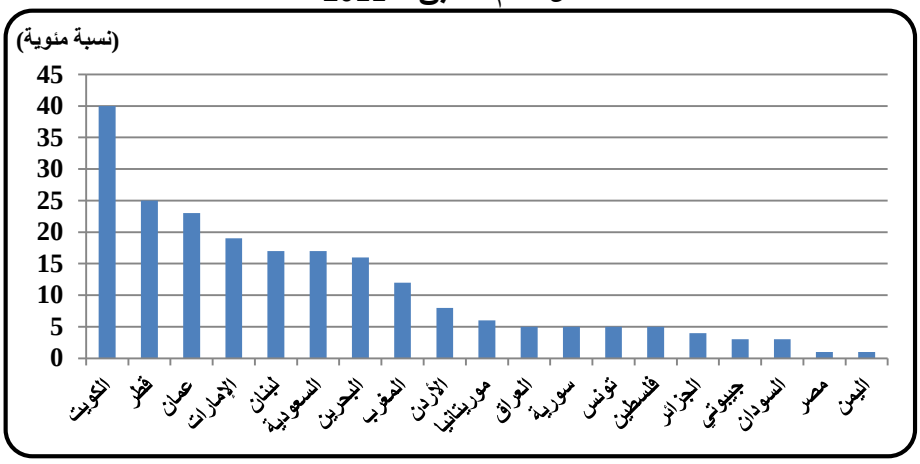

المصدر: نفس المصدر للشكل رقم (1).

كما تظهر إحصاءات أخرى في هذا السياق، أن متوسط نسبة عدد حسابات الإيداع لكل ألف شخص لمجموعة الدول العربية، تقل عن المتوسط المماثل لمجموع الدول النامية[15]. إلا أن ذلك يخفي تفاوتاً بين الدول العربية، حيث تتجاوز هذه النسبة لدى دول مجلس التعاون الخليجي وكل من تونس ولبنان، المتوسط للدول النامية والبالغ 737 حساباً لكل ألف نسمة من السكان البالغين، فيما تقل هذه النسبة لدى بقية الدول عن هذا المتوسط للدول النامية.

وتجدر الإشارة من جانب آخر إلى أن خدمات التوفير لصغار المدخرين (Microsaving) متاح فقط في عدد محدود من مؤسسات أو شركات التمويل الصغير في الدول العربية. ويرتبط هذا الأمر بالبيئة التشريعية، التي تحد من إمكانية تقديم خدمات ومنتجات للمدخرين من قبل هذه الشركات والمؤسسات، وذلك باستثناء سورية واليمن[16].

[15] المصدر: استبيان الشمول المالي – صندوق النقد العربي – 2012.

[16] يقدم بنك الأمل في اليمن والمتخصص في التمويل الصغير خدمات ادخار مختلفة بما في ذلك حسابات توفير ومنتجات توفير للأطفال وخدمات ادخار إسلامية. وقد وصل عدد المدخرين فيه حوالي 40 ألف في 15 فرع وذلك في نهاية 2011.

2- خدمات الإقراض والتسهيلات الائتمانية: تظهر إحصاءات دراسة قياس الشمول المالي المشار إليها، إن نحو 56 في المائة من السكان البالغين في الدول العربية قد تحصلوا على شكل من أشكال الائتمان أو التمويل خلال مدة 12 شهر (عام 2011). وتظهر هذه الدراسة أن الاقتراض من الأصدقاء والأقارب يمثل المصدر الأول للحصول على الائتمان للأفراد في الدول العربية بنحو 32 في المائة، يليه الشركات والمؤسسات التجارية (retail stores) بنحو 12 في المائة، ثم التمويل عبر مؤسسات مالية ومصرفية رسمية بنحو 6 في المائة وهي نفس النسبة للتمويل عبر مصادر أخرى غير رسمية[17].

وبالمقارنة مع المجموعات الإقليمية الأخرى للدول النامية والاقتصادات الناشئة، فهي مشابهه لحالة الدول العربية من حيث تصدر الأقارب والأصدقاء، مصادر التمويل للأفراد، وإنما تختلف على صعيد التمويل عبر مؤسسات مالية ومصرفية رسمية. حيث يمثل التمويل عبر هذه المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية المصدر الثاني من حيث الأهمية لتمويل الأفراد لدى مجموعات دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا، فيما تأتي هذه المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية كمصدر ثالث بالنسبة للدول العربية كمجموعة.

هذا وعلى صعيد الدول العربية فرادى، فإن القروض أو الائتمان المقدم من مؤسسات مالية ومصرفية رسمية، يمثل المصدر الأول للحصول على التمويل بالنسبة للأفراد فقط في كل من البحرين والكويت ونوعاً ما لبنان. وتصل هذه النسب إلى مستويات متدنية لدى كل من الجزائر والسودان واليمن، أنظر الشكل رقم (7).

[17] لا تتضمن النسبة المتعلقة بالتمويل من خلال مؤسسات مالية ومصرفية رسمية، الائتمانات المقدمة عبر البطاقات الائتمانية.

الشكل رقم (7)
نسبة الأفراد البالغين الذين حصلوا على قروض جديدة من مؤسسات مالية ومصرفية رسمية في الدول العربية خلال العام السابق - 2011

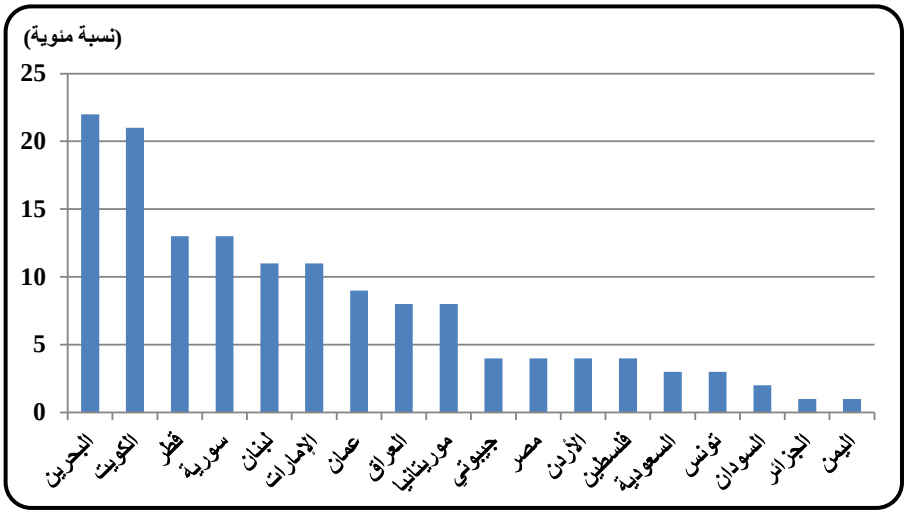

المصدر: نفس المصدر للشكل رقم (1).

وتجدر الإشارة إلى أن انتشار البطاقات المصرفية والائتمانية، يقدم وسيلة للأفراد للحصول على التمويل والخدمات المالية. وتقل نسبة حاملي البطاقات المصرفية والائتمانية من مجموع السكان البالغين للدول العربية عن النسبة المماثلة لدى أغلب المجموعات الإقليمية الأخرى. هذا وتتصدر الكويت الدول العربية من حيث نسبة حاملي البطاقات المصرفية من مجموع السكان البالغين بين الدول العربية، تليها قطر فالإمارات ثم عُمان. وتصل هذه النسبة إلى ما دون 3 في المائة في الأردن والجزائر والعراق وسورية والسودان ومصر وإلى أقل من واحد في المائة في اليمن، أنظر الشكل التالي رقم (8).

الشكل رقم (8)
نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون بطاقات ائتمانية في الدول العربية - 2011

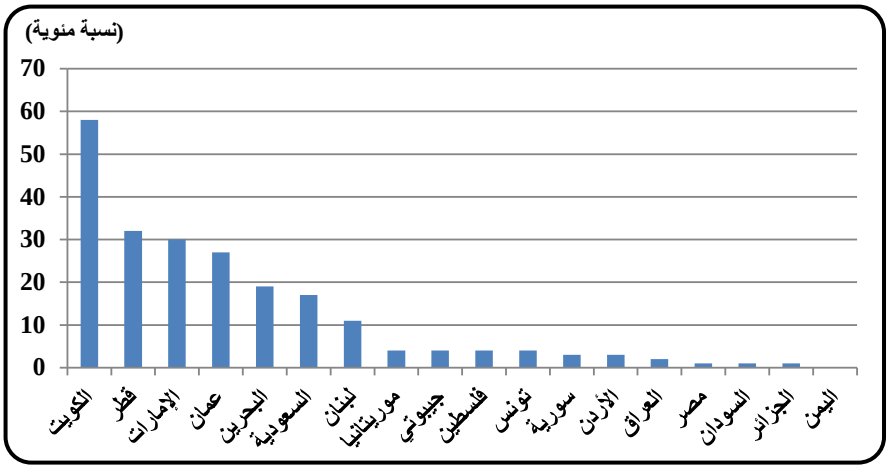

المصدر: قاعدة بيانات (Global Findex) – البنك الدولي، والاستبيان الإحصائي لنظم الدفع والتسوية – صندوق النقد العربي.

3- خدمات ومنتجات التأمين: لا يزال الوصول إلى خدمات التأمين في الدول العربية متدنياً، كما هو الحال في أغلب الدول النامية. وتظهر الإحصاءات أن نسبة الأفراد البالغين المشتركين بشكل شخصي في خدمات التأمين الصحي لا يتجاوز 3 في المائة للدول العربية كمجموعة. وبالمقارنة مع المجموعات الإقليمية، تمثل هذه النسبة الأدنى باستثناء دول مجموعة أفريقيا جنوب الصحراء. وتصل هذه النسبة إلى 37 في المائة لدول شرق آسيا و7 في المائة لدى دول أمريكا اللاتينية ونحو 5 في المائة لدول جنوب آسيا. كما تظهر دراسة قياس الشمول المالي، أن نسبة الأفراد البالغين المشتركون في خدمات التأمين ضد المخاطر من إجمالي الأفراد البالغين أصحاب الأعمال في قطاع الزراعة والصيد وتربية الحيوان، لا يتجاوز 6 في المائة، وهي نسبة مشابهة تقريباً للمجموعات الإقليمية الأخرى للاقتصادات النامية والناشئة، باستثناء مجموعة دول أمريكا اللاتينية حيث تصل هذه النسبة إلى 9 في المائة.

وبصورة عامة لا تزال صناعة التأمين في مراحلها الأولى في معظم الدول العربية، وذلك باستثناء المغرب التي قطعت شوطاً كبيراً في تطوير التشريعات والنظم المرتبطة بهذا القطاع وإلزاميته، وبدرجة أقل مصر ولبنان والبحرين والأردن، وإن كان ذلك لم ينعكس بعد في تحسن واقع مستوى انتشار خدمات التأمين. فإجمالي أصول شركات التأمين في الدول العربية لا يتجاوز 5 في المائة في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية. كما لا تتعدى اشتراكات التأمين في هذه الدول (Insurance Premiums) - نصف في المائة من هذا الناتج. وهي بذلك تكون أقل في المتوسط من أمثالها لدى معظم التجمعات الإقليمية للاقتصادات النامية والناشطة الأخرى، باستثناء وسط آسيا وبعض الدول الافريقية. ويذكر في هذا الصدد للمقارنة، أن نسبة إجمالي أصول قطاع التأمين تتجاوز 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدى الدول المتقدمة، في حين تتجاوز حصيلة اشتراكات التأمين لدى هذه الدول نحو 4 في المائة من هذا الناتج[18].

ويلاحظ أن هذا التفاوت بين صناعة التأمين في الدول العربية والمجموعات الأخرى يتعمق أكثر إذا نظرنا فقط على قطاع التأمين على الحياة الذي هو أقل تطوراً من قطاع التأمين غير الحياة في الدول العربية. ويعكس ذلك في جزء منه، النقص في التشريعات المرتبطة بأنظمة التأمين على الحياة، وفي جزء آخر اعتبارات اجتماعية ودينية. هذا ولا يخفى الأهمية الكبيرة لتطوير صناعة التأمين بشقيها – الحياة وغير الحياة – في المساهمة في تطوير القطاع المالي والمصرفي وتعزيز الشمول المالي.

هذا وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذت في السنوات الماضية لتطوير صناعة التأمين لدى بعض الدول العربية، ومنها إنشاء هيئات مستقلة للإشراف على التأمين، فإنه لا تزال

[18] أنظر ورقة قطاع التأمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – التحديات وأجندة التنمية - Lester، 2011.

هناك حاجة لجهود كبيرة لتحسين تشريعات التأمين وبوجه خاص تطبيق إلزامية التأمين. كذلك لا يخفى الحاجة من جانب آخر في بعض الدول، للحد من هيمنة مؤسسات التأمين الحكومية بما يشجع على المنافسة من جهة وتطور الخدمات التأمينية من جهة أخرى.

4- خدمات التمويل متناهي الصغر: هناك عدد محدود من الدول العربية التي أدخلت تشريعات لتنظيم وتطوير قطاع مؤسسات وشركات التمويل الأصغر أو متناهي الصغر (Microfinance). وغالباً ما تأخذ هذه الشركات أو المؤسسات شكل منظمات مدنية غير حكومية (NGOs)، وهو ما قد يحد بصورة كبيرة من قدرة هذه الشركات على تقديم الخدمات المالية (أغلبها على شكل قروض). وبالمقارنة مع التجمعات الإقليمية الأخرى، تعتبر المنطقة العربية الأقل من حيث عدد وحجم نشاط مؤسسات التمويل متناهي الصغر، وذلك وفقاً للبيانات المتاحة عن قاعدة تبادل المعلومات حول التمويل الأصغر (MIX) وشبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية (سنابل)[19].

وتظهر الإحصاءات المتاحة، أن هناك 64 مؤسسة مرخصة للتمويل متناهي الصغر في الدول العربية تقدم خدمات لحوالي 2.2 مليون عميل. وقد وصل إجمالي تسهيلات هذه المؤسسات إلى قرابة 1.2 مليار دولار. ويصل قيمة متوسط قيمة القرض المقدم من قبل هذه المؤسسات إلى نحو 610 دولار، وفقاً لبيانات البنك الدولي-2012. وبالمقارنة مع حجم التسهيلات المصرفية المقدمة، فإن متوسط التمويلات متناهية الصغر في الدول العربية كمجموعة لا يتجاوز 0.5 في المائة من إجمالي القروض المصرفية المقدمة للقطاع الخاص. وتعتبر هذه النسبة متدنية بالمقارنة مع مثيلاتها للمجموعات الإقليمية الأخرى، حيث تتراوح بين 4.7 في المائة لمجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء إلى 7.1 في المائة لمجموعة دول أمريكا اللاتينية.

[19] Microfinance Information Exchange وهي قاعدة بيانات عالمية خاصة بنشر بيانات ومعلومات حول أنشطة وعمليات التمويل متناهية الصغر، وفقاً للبيانات المتوفرة من أعضائها. أما "سنابل" فهي شبكة عربية للمعلومات حول التمويل الأصغر.

وكما يتضح من الجدول رقم (1) أن كل من مصر والمغرب تستحوذان على ما نسبته أكثر من 80 في المائة من عدد العملاء المستفيدين من خدمات مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية[20]. وتعتبر المغرب، الدولة العربية الأولى من حيث عدد المستفيدين من هذه التمويلات بالمقارنة بعدد السكان العاملين. فقد وصلت هذه النسبة إلى 6 في المائة في المغرب، تليها الأردن بنحو 3.7 في المائة، ثم فلسطين ومصر بنحو 1.7 في المائة من إجمالي السكان العاملين. كما تصل نسبة قروض التمويل متناهي الصغر إلى إجمالي القروض المصرفية أعلاه لدى المغرب نحو 1.1 في المائة. أما من حيث نسبة شمول خدمات التمويل متناهي الصغر للسكان من محدودي الدخل، فإنها تصل أعلاها لدى الأردن يليها المغرب. ومن جانب آخر، وكما سبقت الإشارة، فإن سورية واليمن هما الدولتان الوحيدتان بين الدول العربية التي تبنت تشريعات تسمح فيها لمؤسسات التمويل الصغير المرخصة بقبول ودائع.

الجدول رقم (1)

مؤشرات الوصول إلى خدمات التمويل متناهي الصغر في بعض الدول العربية

البلد	عدد مؤسسات التمويل متناهي الصغر	عدد العملاء النشطين (ألف)	نسبة النساء (%)	إجمالي قيمة القروض (مليون دولار)	نسبة المقترضين على السكان العاملين (%)	عدد المقترضين على عدد الفقراء (%)	إجمالي قيمة القروض على مجموع القروض
الأردن	7	134.0	84	121.5	3.7	65.6	0.7
تونس	1	94.9	77	34.0	1.3	-	0.2
العراق	4	27.7	15	16.1	0.2	-	0.4
سورية	2	22.1	31	15.7	0.2	7.2	0.1
السودان	2	15.1	-	56.4	-	-	0.1
فلسطين	8	34.2	43	79.8	1.7	-	-
مصر	14	868.3	56	165.1	1.7	5.8	0.2
لبنان	3	23.7	33	20.6	0.8	-	0.1
المغرب	9	1,241.9	46	695.6	6.0	28.1	1.1
اليمن	6	24.9	96	3.2	0.2	0.2	0.2

المصدر: البنك الدولي، 2012، واستبيان الشمول المالي - صندوق النقد العربي – 2012.

[20] لا تتوفر بيانات عن مؤسسات وجمعيات التمويل الصغير في دول مجلس التعاون الخليجي، على الرغم من وجود البعض منها في دول مثل البحرين والسعودية.

وتجدر الإشارة إلى أنه وفقاً لبيانات شبكات معلومات التمويل الأصغر، فإن نسبة الأصول الخطرة (Portfolio at risk)، لا تتعدى 2.1 في المائة من إجمالي أصول مؤسسات التمويل الصغيرة في الدول العربية.

وعلى صعيد آخر، فإنه وبالرغم من الطلب الكبير نسبياً على خدمات التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة الإسلامية في الدول العربية، فإن هذه الخدمات لا تزال محدودة. ومن شأن تطوير توسيع هذا النوع من الخدمات التمويلية أن يساهم في توسيع نطاق وصول الخدمات المالية لشريحة كبيرة من المجتمعات العربية. فقد أظهرت دراسة حديثة لمؤسسة التمويل الدولية، أن نحو 20 إلى 60 في المائة (حسب الدول) من الأفراد محدودي الدخل والشركات الصغيرة في المنطقة العربية، تفضل الحصول على التمويل والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. هذا وقدرت دراسة إحصائية لمجموعة CGAP[21]، عدد العملاء النشطين لخدمات التمويل الصغير الإسلامية في الدول العربية بنحو 600 ألف عميل. ووفقاً لهذه الدراسة، فإن المرابحة هي أكثر أشكال التمويل الإسلامي استخداماً في هذا الشأن تليها المشاركة والقرض الحسن ثم المضاربة والسلم.

هذا ويرتبط ضعف نمو التمويل الإسلامي متناهي الصغر، بالارتفاع النسبي في تكلفة المعاملات المرتبطة بها. وبالطبع يحتاج الأمر إلى حلول وإبتكارات، يمكن أن تساهم في تنافسية مثل هذه الخدمات.

[21] قامت مجموعة CGAP التابعة للبنك الدولي بالتعاون مع وكالة التنمية الفرنسية AFD، باستبيان إحصائي حول التمويل الصغير المتوافق مع الشريعة الإسلامية. وتظهر البيانات المعلقة بالمنطقة العربية أن من أصل 34 شركة أو جمعية للتمويل الإسلامي الصغير هناك 30 شركة تقدم تمويلات المرابحة، فيما هناك 6 شركات تقدم تمويلات المشاركة ومثلها تقدم تمويلات القرض الحسن، ثم ثلاث شركات فقط تقدم تمويلات المضاربة والسلم وشركتين تقدم الإجارة والاستصناع.

5- خدمات التمويل العقاري: كذلك يتصف الوصول لخدمات التمويل العقاري، بالمحدودية في الدول العربية. ويستدل على ذلك من أن نسبة القروض العقارية لا تتجاوز في المتوسط نحو 10 في المائة من إجمالي محفظة القروض المصرفية. وتعتبر هذه النسبة متدنية بالمقارنة مع مثيلاتها في معظم التجمعات الإقليمية للاقتصادات النامية والناشئة الأخرى، باستثناء دول جنوب آسيا. هذا، ومع أن عدد من الدول العربية أقدم على تنظيم تشريعات ومؤسسات تعنى بالتمويل العقاري، مثل المغرب ومصر والأردن وتونس، وكذلك مؤخراً سورية والسعودية، فإنه لا يخفى الحاجة للمزيد من الجهود لتطوير هذا القطاع ورفع كفاءته.

وسيساعد تطوير هذا القطاع، إلى جانب تقليل المخاطر المرتبطة بالتمويل العقاري، إلى تحسين فرص الوصول إلى التمويل[22]. كذلك سيساعد هذا الأمر على تطوير سياسات الإسكان لذوي الدخل المحدود، وهو أمر أبرزت الأحداث الأخيرة التي شهدتها بعض الدول العربية أهميته البالغة في تحسين العدالة الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن تجارب الدول العربية في تمويل الإسكان لمحدودي الدخل مقتصرة على عدد قليل من الدول، حيث لا يتوافر هذا النوع من التمويل سوى في المغرب ومصر واللتان نجحتا في توفير إطار لهذا النوع من التمويل. ومن جانب آخر، اتجهت كل من الأردن والبحرين مؤخراً لإنشاء مؤسسات وتنفيذ مبادرات للإقراض متناهي الصغر لتوفير التمويل لغرض الإسكان. وتتمثل أبرز التحديات التي تواجه هذا النوع من التمويل في إحجام المؤسسات المالية الرسمية عن إقراض محدودي الدخل بسبب عدم امتلاكهم للضمانات الكافية للحصول على التمويل، أو عدم مقدرتهم على السداد المنتظم لأقساط القرض.

[22] إدراكاً لأهمية قطاع التمويل العقاري، أطلق صندوق النقد العربي خلال العام الجاري 2012 بالتعاون مع البنك الدولي مبادرة للدعم الفني لمساعدة الدول العربية على تطوير قطاع التمويل العقاري. ويقدر أن تبدأ المبادرة أنشطتها خلال العام القادم 2013.

د- الوصول إلى خدمات البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي: بالإضافة إلى المؤشرات السابقة المشار إليها لقياس أوضاع الشمول المالي في الدول العربية، فإن من المؤشرات المهمة أيضاً في هذا الشأن، التعرف على انتشار خدمات البنية التحتية. ويشمل ذلك انتشار الفروع المصرفية وأجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع وأنظمة الدفع والتسوية والدفع عبر الهاتف المحمول، إلى جانب توفر المعلومات الائتمانية ونظم الإقراض المضمون، وغيرها من مكونات البنية التحتية السليمة للقطاع المالي. ولاشك أن توفر وانتشار خدمات البنية التحتية للقطاع المالي فضلاً عن أهميته في الاستقرار المالي، يساهم بالضرورة وفقاً لما أثبتته التجارب في تحسين كفاءة وصول التمويل والخدمات المالية والمصرفية إلى مختلف فئات المجتمع والمناطق الجغرافية.

1- انتشار الفروع المصرفية ومكاتب البريد: تظهر البيانات أن نسبة انتشار الفروع المصرفية تصل إلى نحو 6 فروع مصرفية لكل مائة ألف نسمة من سكان الدول العربية، اي اقل من المتوسط للدول النامية والبالغ نحو عشرة فروع لكل مائة ألف نسمة[23]. وتسوء هذه المقارنة، أكثر إذ نظرنا لانتشار الفروع إلى المساحة الجغرافية.

وتتفاوت نسب الانتشار للفروع المصرفية، بين الدول العربية. وتصل هذه النسبة أعلاها في لبنان بنحو 22.6 فرعاً لكل مائة ألف نسمة. كما تتجاوز هذه النسبة المتوسط للدول النامية والبالغ عشرة فروع لكل مائة ألف، في كل من عمان وتونس والأردن وقطر والبحرين والكويت والمغرب، في حين تصل هذه النسبة أدناها لدى مصر والجزائر وسورية والسودان واليمن دون خمسة فروع لكل مائة ألف نسمة على الترتيب، أنظر الشكل رقم (9).

[23] نسبة 6 فروع لكل مائة ألف في الدول العربية، محسوبة على أساس عدد الفروع المصرفية لمجموع سكان الدول العربية، فيما تشير بعض الدراسات إلى أن النسبة تصل إلى 17 فرعاً لكل مائة ألف في الدول العربية. إلا أنها محسوبة على أساس متوسط نسب الدول العربية (كل دولة على حدا) كما أنها تأخذ بالاعتبار فروع البنوك البريدية، وهو الرقم المستخدم في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012.

الشكل رقم (9)
انتشار الفروع المصرفية في الدول العربية

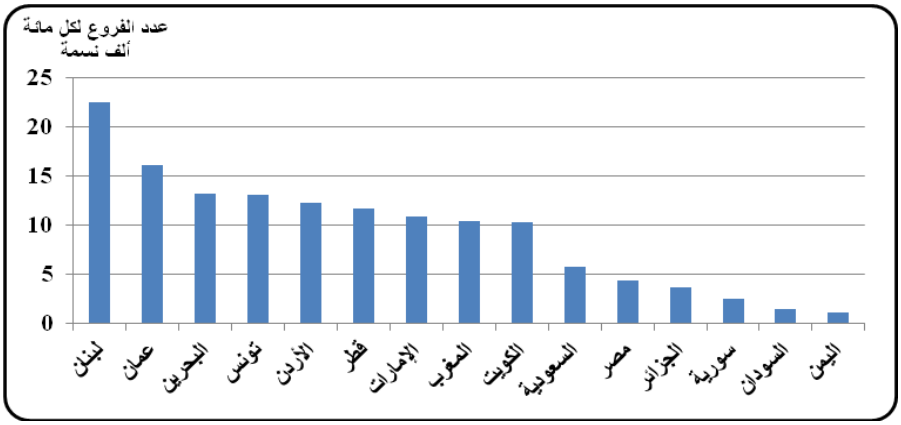

المصدر: استبيان الشمول المالي – صندوق النقد العربي، 2012.

وبالإضافة إلى الفروع المصرفية، تنتشر في عدد من الدول العربية مكاتب أو مصارف البريد التي تقدم خدمات مالية مختلفة. وتمثل مكاتب البريد هذه وسيلة مهمة في المساهمة في وصول الخدمات المالية لشرائح كبيرة في المجتمع وخاصة في المناطق الريفية والنائية. ويرتبط ذلك، بالانتشار الجغرافي الواسع لهذه المكاتب وقدم تواجدها.

وتتواجد مكاتب البريد التي تقدم نوعاً من الخدمات المالية في سبع دول عربية وهي الأردن والجزائر وتونس وسورية ومصر والمغرب واليمن. وتقدم هذه المكاتب خدماتها من خلال شبكة للفروع يصل عددها إلى 11,016 فرعاً، أي بنسبة انتشار تبلغ 5.2 مكتباً بريدياً لكل مائة ألف نسمة من سكان هذه الدول العربية السبعة. وتتجاوز هذه النسبة مثيلتها المتعلقة بانتشار الفروع المصرفية التي تبلغ 4.9 فرعاً مصرفياً لكل مائة ألف نسمة من سكان هذه الدول السبعة. وكما يلاحظ من الشكل رقم (10)، فإن فروع مكاتب البريد، تتجاوز الفروع المصرفية في كل من الجزائر وسورية ومصر واليمن.

الشكل رقم (10)
مقارنة لعدد الفروع المصرفية وفروع مكاتب البريد
في بعض الدول العربية

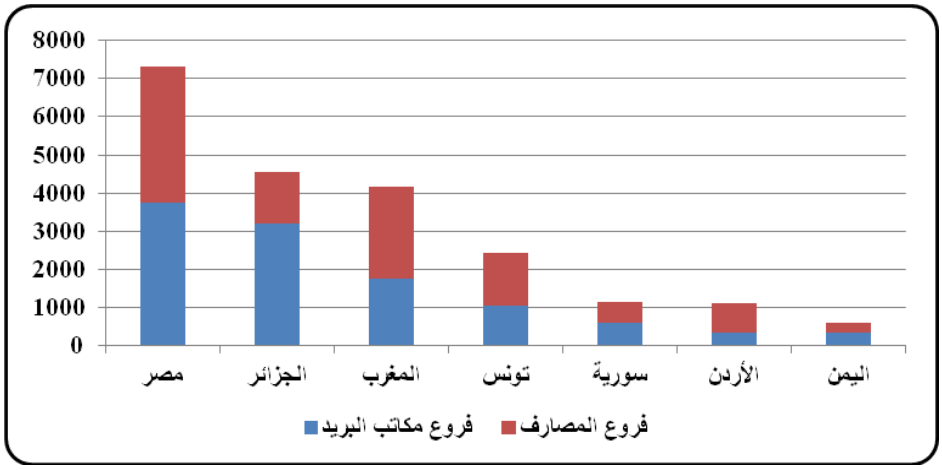

المصدر: استبيان الشمول المالي – صندوق النقد العربي 2012.

ويصل عدد الحسابات المسجلة لدى مكاتب أو مصارف البريد في الدول العربية إلى نحو 41 مليون حساب. وفي كثير من الحالات تعتبر مكاتب أو مصارف البريد هذه، الوسيلة الأهم لحسابات الادخار. فعلى سبيل المثال، هناك أكثر من 20 مليون حساب ادخار لدى البريد المصري (نحو ربع سكان مصر). ويقدم البريد في مصر خدمات مالية متنوعة بالتعاون مع بعض البنوك المحلية. وفي الجزائر، هناك حوالي 12 مليون حساب شيكات لدى مكاتب البريد. كما تلعب شبكة البريد في حالات عديدة، كقنوات للتحويلات المالية المحلية، كما هو الحال في الجزائر والمغرب، حيث تصل حصة مكاتب البريد من التحويلات المالية المحلية إلى 90 في المائة و70 في المائة على التوالي[24].

[24] CGAP-Can Postal Networks Advance Financial Inclusion in the Arab World – 2012.

وبالرغم من كل ذلك، فإنه لا يزال هناك مجالاً كبيراً للاستفادة من شبكات البريد في تحسين الوصول للخدمات المالية في الدول العربية. وقد دفع هذا الأمر بعض السلطات في الدول العربية في الآونة الأخيرة لتبني إصلاحات تهدف إلى إعادة هيكلة مؤسسات وشبكات البريد فيما يتعلق بدورها في تقديم الخدمات المالية، كما هو الحال في المغرب والجزائر وتونس[25].

وفي السياق نفسه، تمتلك المصارف الحكومية في بعض الدول العربية مثل الجزائر وسورية والعراق ومصر، شبكة واسعة من الفروع. ومن شأن تحديث هذه المصارف وتعزيز تنافسيتها، أن تمثل على ضوء شبكتها الواسعة، قناة مهمة يمكن الاستفادة منها في تحسين وصول الخدمات المالية لفئات عديدة.

2- انتشار أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع: تعتبر أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع (PoS) وسيلة في الوصول للخدمات المالية والمصرفية. وقد شهدت نمواً ملحوظاً في السنوات الماضية في أغلب الدول العربية، سواء من حيث عددها أو من حيث نوع الخدمات المالية التي يمكن الوصول إليها من خلال هذه الأجهزة. وتظهر البيانات، أن هناك 12.7 جهاز صراف آلي لكل مائة ألف نسمة في الدول العربية، أي قرابة النصف بالمقارنة مع المتوسط للدول النامية والبالغ 29 جهاز لكل مائة ألف نسمة[26]. وبالمقارنة مع الأقاليم الأخرى، فإن هذه النسبة للدول العربية هي أقل من بقية المجموعات الإقليمية، باستثناء مجموعة أفريقيا جنوب الصحراء ومجموعة جنوب آسيا.

[25] تم في المغرب تحويل أنشطة الخدمات المالية التابعة لبريد المغرب إلى مؤسسة مصرفية مستقلة هي بنك البريد مملوكة لبريد المغرب.

[26] المصدر: صندوق النقد العربي، والبيانات محسوبة على أساس عدد أجهزة الصراف الآلي على مجموع سكان الدول العربية وليس كمتوسط الدول العربية. والبيانات تشمل كل الدول العربية باستثناء العراق وجيبوتي وجزر القمر والصومال وليبيا.

الشكل رقم (11)
عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مائة ألف في عدد من الدول العربية

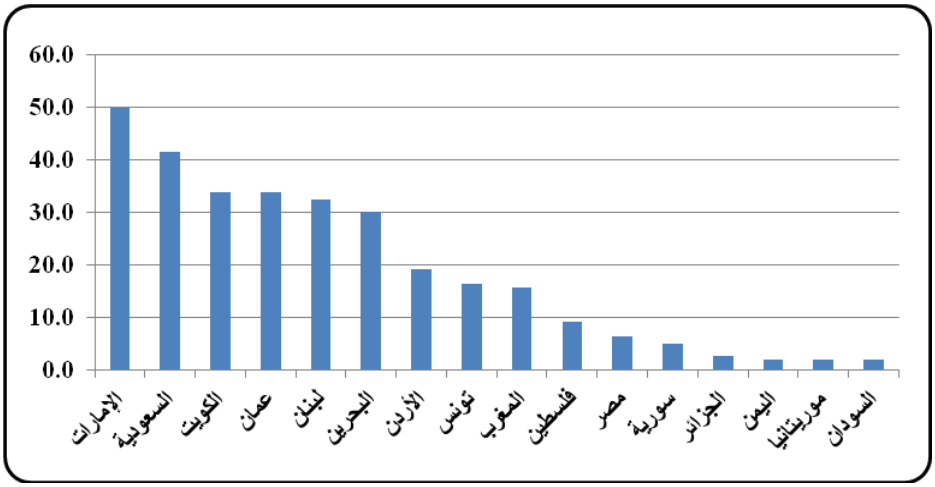

المصدر: استبيان الشمول المالي– صندوق النقد العربي، 2012.

وتتفاوت هذه النسبة بين الدول العربية، حيث تصل أعلاها لدى الإمارات بنحو 49.9 جهاز لكل مائة ألف نسمة. وتتجاوز نسبة الانتشار هذه، متوسط نسبة الدول النامية وذلك في كل دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى لبنان. وتقل هذه النسبة عن خمسة أجهزة صراف لكل مائة الف نسمة، في سورية والجزائر واليمن وموريتانيا والسودان على الترتيب.

كما يتشابه الحال على صعيد انتشار أجهزة نقاط البيع[27] (PoS)، ذلك أن البيانات تظهر أن هناك 129.9 نقطة بيع لكل مائة ألف نسمة في الدول العربية، وهي نسبة أقل من المتوسط المماثل لدى معظم المجموعات الإقليمية الأخرى، باستثناء دول جنوب آسيا ودول افريقيا جنوب الصحراء.

[27] يقصد بنقطة البيع، الجهاز المتاح لدى المحلات التجارية لاستخدامات بطاقات الدفع المختلفة.

الشكل رقم (12)
عدد نقاط البيع لكل مائة ألف في عدد من الدول العربية

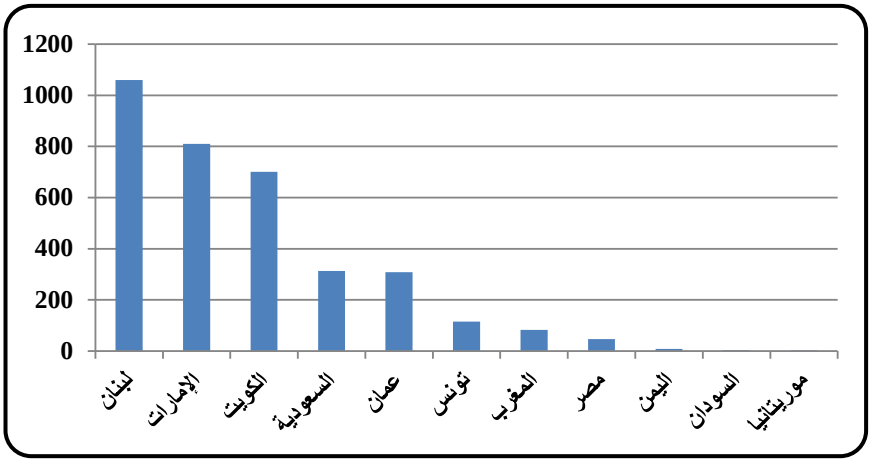

المصدر: استبيان الشمول المالي – صندوق النقد العربي، 2012.

هذا، وتصل نسبة نقاط البيع إلى مجموع السكان أعلاها من الدول العربية من بين الدول التي توفر عنها بيانات لدى لبنان بنحو 1060 نقطة بيع لكل مائة ألف نسمة، تليها الإمارات بنحو 810 نقطة بيع لكل مائة ألف نسمة. وتصل أدناها دون عشر نقاط بيع لكل مائة ألف لدى اليمن والسودان وموريتانيا.

3- انتشار خدمات الصيرفة عبر الهاتف المحمول: توفر تقنيات الاتصالات الفرصة لتحسين الوصول إلى التمويل والخدمات المالية بتكاليف أقل. ومع ذلك فلا يزال انتشار خدمات الصيرفة عبر الهاتف المحمول (mobile banking) في مراحلها الأولى في المنطقة العربية بالمقارنة مع المجموعات الإقليمية الأخرى. وتتوفر الإمكانية لقيام هذه الخدمات بدور كبير في تحسين الوصول للخدمات المالية، خاصة في دول مثل الأردن وتونس ومصر والمغرب واليمن. وتتميز هذه الدول بصورة عامة بارتفاع السكان في المناطق الريفية وانتشار جيد

لشبكات الاتصالات فيها، ناهيك عن كونها أكثر حاجة لتحسين الوصول للخدمات المالية. وتتواجد بعض تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهاتف في تونس والمغرب واليمن، وإنما بانتشار محدود[28].

وتجدر الإشارة إلى أن هناك أربع دول عربية أقدمت فيها مؤخراً المصارف المركزية على وضع الإطار القانوني لتنظيم جوانب تقديم هذه الخدمات وتحديد مسؤوليات الأطراف، وهذه الدول هي الأردن وقطر ومصر والمغرب وذلك خلال عامي 2011 و2012. وتنظم هذه القواعد إطلاق هذه الخدمات كشراكة بين المصارف وشركات الاتصالات، بإشراف ورقابة المصرف المركزي[29].

4- انتشار الخدمات المالية عبر الوكلاء: كما هو الحال بالنسبة للهاتف المحمول، فلا يزال تقديم الخدمات المالية والمصرفية عبر وكلاء (Agents) محدود جداً في الدول العربية، بالرغم من الإمكانيات الكبيرة لذلك. ويقصد بتقديم الخدمات المالية عبر وكلاء، الاستفادة من انتشار شبكات المحلات التجارية وغيرها من شركات التجزئة، في تقديم بعض الخدمات المالية والمصرفية بالوكالة عن المؤسسات المالية والمصرفية. ويتطلب هذا الأمر، وجود القواعد القانونية والرقابية التي تسمح بذلك وتوفر البنية التحتية اللازمة.

---

[28] بدأت بعض هذه الدول بإدخال تطبيقات الصيرفة عبر الهاتف المحمول. ففي المغرب يتم حالياً تقديم خدمة موبي كاش Mobicash والتي بدأ تنفيذها في نهاية عام 2009 وذلك بالاتفاق بين اتصالات المغرب والبنك التجاري وفاء، والبنك الشعبي. تقدم خدمة موبي كاش Mobicash خدمات الإيداع والسحب ودفع الفواتير وتحويل الأموال المحلية والدولية. وفي اليمن فقد تم البدء في تطبيق خدمة MTN Mobile Money، وذلك بالتعاون بين كل من شركة MTN للاتصالات وبنك التسليف التعاوني الزراعي. وفي تونس تم البدء في تطبيق خدمة M-dinar من خلال البنك العربي الدولي التونسي BIAT بالاشتراك مع شركة MNO Tunisia.

[29] المصدر، ورقة عمل نظم الدفع عبر الهاتف المحمول الأبعاد والقواعد المطلوبة – اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية – صندوق النقد العربي،2012.

5- انتشار خدمات المعلومات الائتمانية والإقراض المضمون: على الرغم من التحسن النسبي في أنظمة المعلومات الائتمانية في عدد من الدول العربية، فإن انتشار خدمات المعلومات الائتمانية لا يزال محدوداً. فعدد كبير من الدائنين لا يتم تغطيتهم مثل شركات التمويل الصغير وشركات تجارة الجملة. كذلك، فإن الخدمات المتاحة عن الاستعلام الائتماني لا تزال محدودة في أغلب هذه الدول.

كما يستدل ذلك من تدني نسبة تغطية نظم المعلومات الائتمانية في الدول العربية كمجموعة، والتي تصل إلى نحو 15 في المائة من إجمالي عدد السكان البالغين، أقل من المتوسطات المماثلة لمعظم المجموعات الإقليمية باستثناء جنوب آسيا وإفريقيا وجنوب الصحراء. وتتفاوت هذه النسبة بين الدول العربية. و تبدو بصورة عامة، أعلى لدى الدول العربية التي تتواجد فيها شركات خاصة للاستعلام الائتماني وهي البحرين والكويت والسعودية والمغرب ومصر، بالإضافة إلى كل من تونس وقطر وهي دول أقدم فيها المصرف المركزي على تطوير نظمه للمعلومات الائتمانية ومركزيات المخاطر، أنظر الشكل رقم (13).

الشكل رقم (13)
نسبة تغطية نظم المعلومات الإئتمانية للأفراد البالغين
في الدول العربية

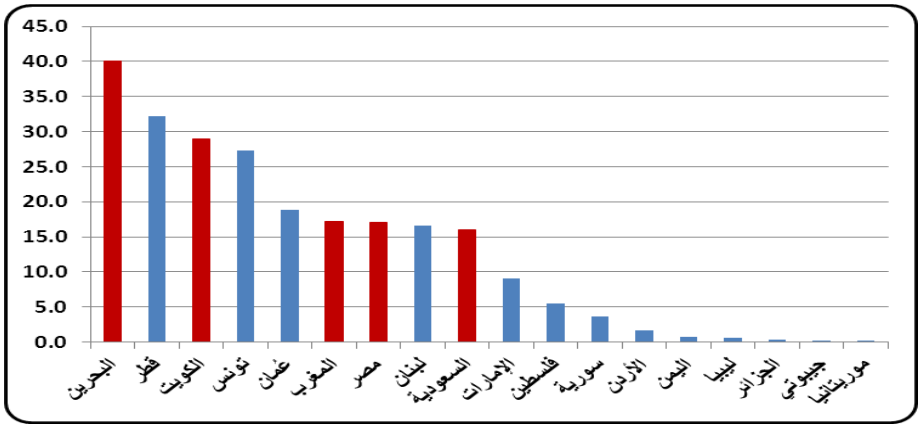

المصدر: بيانات البنك الدولي، وتقارير مبادرة تطويرنظم الاستعلام الإئتماني – صندوق النقد العربي.

ومن جانب آخر، ليس هناك سجلات إلكترونية رسمية لتسجيل الرهونات من الأصول المنقولة[30]، مما يحد من استخدام هذه الأصول كضمانات للحصول على التمويل. فكما هو معلوم، لا يتوفر للشركات الصغيرة وكذلك الأفراد محدودي الدخل أصول عقارية لاستخدامها كرهونات. وتقتصر ممتلكاتهم في أغلب الأحوال على بعض الأصول المنقولة.

ولاشك أن تحسين تغطية المعلومات الائتمانية وإنشاء سجلات رسمية للرهونات، ستساهم بشكل كبير في تحسن إمكانية تحصل الأفراد وكذلك الشركات الصغيرة على التمويل، كما سنأتي على ذكره لاحقاً في هذه الورقة.

ثالثاً: سياسات ومتطلبات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية

يتضح من استعراض أوضاع الشمول المالي في الدول العربية، تدني مؤشرات الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية كمجموعة بالمقارنة مع معظم المجموعات الإقليمية الأخرى للدول النامية والاقتصادات الناشئة. وقد اشتمل هذا الأمر معظم المؤشرات، سواء على صعيد انتشار المؤسسات المالية والمصرفية، أو على صعيد الوصول للخدمات المالية المختلفة، أو كذلك بالنسبة لتطور البنية التحتية وتغطية خدماتها. وينطبق هذا الحال على الأفراد وأيضاً على الشركات المتوسطة والصغيرة. وتنسجم هذه النتيجة من تدني مؤشرات الوصول للتمويل لدى الدول العربية، مع الانخفاض النسبي للائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص في الدول العربية منسوباً للناتج المحلي الإجمالي، والتي تبلغ لمجموع الدول العربية نحو 41 في المائة مقابل متوسط عالمي يصل إلى 165 في المائة.

[30] أقدمت بعض الدول العربية على اتخاذ خطوات لوضع الأطر القانونية لتطوير نظم الإقراض المضمون، مثل الإمارات والأردن ولبنان والمغرب.

إلا أن هذه الصورة، تخفي تفاوتاً بين الدول العربية كما سبقت الإشارة حول مستوى مؤشرات الشمول المالي. وتبدو هذه المؤشرات أفضل نسبياً لدى دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان والمغرب. ويرتبط هذا الأمر بمستوى العمق المالي وتطور القطاع المالي والمصرفي في هذه الدول. ومع ذلك، فإن هناك حاجة لتعزيز الشمول المالي وتحسين الوصول للخدمات المالية، لدى جميع الدول العربية دون استثناء. وتتعاظم هذه الحاجة لدى الدول الأقل دخلاً والأكثر سكاناً بالنظر بما يمكن أن يساهم به تحسين الشمول المالي، من نتائج إيجابية لديها على مستوى التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر.

وبصورة عامة، هناك خمسة جوانب من السياسات والإجراءات التي يتعين أن ترتكز عليها جهود تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، وهي:

أ- **وضع قضايا تحسين الشمول والوصول للتمويل والخدمات المالية، في مقدمة أولويات السياسات الاقتصادية والمالية.**

ب- **العمل على تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية، التي تساعد على تحسن انتشار الخدمات المالية والمصرفية.**

ج- **متابعة جهود الارتقاء بأنظمة البنية التحتية السليمة للقطاع المالي والمصرفي.**

د- **تبني استراتيجيات وطنية للشمول المالي، تتشارك فيها معاً السلطات الإشرافية المعنية والقطاع الخاص.**

هـ- **تعزيز التعاون مع الأطر والمؤسسات الدولية المعنية بقضايا الشمول المالي، والعمل على توفير الدعم الفني المطلوب لنجاح السياسات والاستراتيجيات الوطنية.**

أ- **تقديم قضايا الشمول المالي في أولويات السياسات الاقتصادية:** تتمثل الخطوة الأولى، في تقديم قضايا تحسين الشمول المالي والوصول للتمويل، كواحدة من الأولويات الرئيسية

للسياسات الاقتصادية. ولم يحظ هذا الموضوع ولسنوات طويلة باهتمام كافي من السلطات الإشرافية وصانعي السياسات الاقتصادية والمالية في الدول العربية. وغالباً ما كان ينظر لمثل هذه القضايا، على أنها جوانب أو خدمات اجتماعية غير رئيسية. إلا أن الأزمة المالية وتداعياتها والأحداث والتطورات التي شهدتها الدول العربية في الآونة الأخيرة، قد أبرزت مخاطر تركز الوصول إلى التمويل والخدمات المالية، وأثر ذلك على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وقد تجسد هذا الإدراك، في زيادة الاهتمام بمسائل الوصول إلى التمويل وتطوير خدمات التمويل متناهي الصغر في العديد من الدول العربية.

ومع ذلك، ليس هناك استراتيجيات وطنية شاملة للارتقاء بالشمول المالي في الدول العربية، باستثناء المغرب. وصحيح أن دول مثل الأردن والجزائر وتونس وفلسطين وعمان وسورية ولبنان ومصر وموريتانيا واليمن، كلها قد أقدمت على إدخال بعض التشريعات الجديدة وقامت ببعض الإجراءات في هذا الشأن، وإنما بدون استراتيجية شاملة تغطي كافة متطلبات الشمول المالي. فقد اقتصرت هذه الجهود في الكثير من الحالات، على الاهتمام فقط بمسائل التمويل متناهي الصغر أو تمويل الإسكان. ويعكس مؤشر مشاركة السلطات الإشرافية في الشمول المالي (Regulator's Involvement) للبنك الدولي، ضعف اهتمام الدول العربية بقضايا الشمول المالي. ويظهر هذا المؤشر أن مجموعة الدول العربية تحتل المرتبة الأخيرة بالمشاركة مع مجموعة دول أمريكا اللاتينية بين مجموعات الدول النامية والاقتصادات الناشئة على صعيد حجم اهتمام ومشاركة السلطات الإشرافية في دعم الشمول المالي[31].

كما يظهر هذا الأمر، في تدني مستوى حضور ومشاركة الدول العربية في الأطر الدولية المعنية بالشمول المالي. فهناك على سبيل المثال، ست دول عربية فقط أعضاء في التحالف الدولي للشمول المالي (AFI) وهي فلسطين وسورية والسودان والمغرب واليمن، ممثلة في

[31] يحتسب هذا المؤشر نسبة بين 0 و1 لمستوى اهتمام ومشاركة السلطات الإشرافية في الشمول المالي، بالاستناد إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات. وقد بلغت نسبة مجموعة دول المنطقة العربية 0.39، مقابل 0.43 لدول شرق أوروبا ووسط آسيا و0.65 لدول شرق آسيا و0.71 لدول أفريقيا جنوب الصحراء و0.92 لجنوب آسيا. بينما بلغت نسبة الدول مرتفعة الدخل 0.34، وهو ما يعكس غياب الحاجة للاهتمام في الشمول المالي لدى هذه الدول. المصدر CGAP، 2010.

البنك المركزي في هذه الدول، بالإضافة إلى الأردن والتي تتمثل في وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

كذلك ومن جانب آخر، ليس هناك أي دولة عربية حتى الآن أعلنت التزامها بإعلان "مايا" للشمول المالي (Maya Declaration) والصادر في عام 2011 والذي يدعو إلى الالتزام باتخاذ إجراءات وخطوات لخفض نسبة المستبعدين من الحصول على التمويل والخدمات المالية (Unbanked)، أنظر الإطار رقم (1).

الإطار رقم (1)
إعلان "مايا" للشمول المالي

يتضمن إعلان "مايا" على قيام كل دولة بالالتزام بمعايير قابلة للقياس في أربعة مجالات هي:

1. إنشاء البيئة المناسبة التي تساعد على الاستفادة من التقنيات الحديثة في تعزيز الوصول للخدمات المالية وخفض تكلفتها.
2. تبني إطار عمل مناسب، يعزز الاتساق بين الشمول المالي، والمصداقية، والاستقرار.
3. إدخال مسائل حماية المستهلك، كمحور رئيسي للشمول المالي.
4. الاستفادة من البيانات في صنع السياسات ومتابعة النتائج.

المصدر: التحالف العالمي للشمول المالي، AFI، 2011.

ب- تطوير الإطار التشريعي والرقابي المساعد للشمول المالي: من المفيد أن ينعكس اهتمام السلطات الإشرافية بقضايا الشمول المالي، في تطوير التشريعات والسياسات والضوابط التي تساعد المؤسسات المالية والمصرفية على توسيع نطاق وصول خدماتها ومنتجاتها لمختلف فئات المجتمع. (*ويمكن الاستفادة في صياغة هذ السياسات، من المبادئ الصادرة عن مجموعة العشرين بشأن تحسين الشمول المالي*، أنظر الإطار رقم 2).

الإطار رقم (2)
توصيات مجموعة العشرين لتعزيز ابتكارات الشمول المالي

يقصد بتعزيز ابتكارات الشمول المالي، تحسين وصول الشرائح الفقيرة من السكان إلى الخدمات المالية في إطار الانتشار الآمن والسليم للابتكارات المالية الحديثة. وفي هذا السياق تبنت مجموعة العشرين مجموعة من المبادئ أو التوصيات لتعزيز الوصول الشامل للخدمات المالية تستهدف تعزيز فرص وصول نحو مليار من سكان العالم للخدمات المالية، وذلك استناداً إلى التجارب العالمية لمتخذي القرار حول العالم. وتهدف هذه المبادئ الى تبني سياسات تمكن من تكوين بيئة تنظيمية تساعد على الوصول المبتكر للخدمات المالية. وسوف تحدد هذه البيئة المساعدة، مدى سرعة تلبية احتياجات الشرائح السكانية الفقيرة والمحرومة من توافر تلك الخدمات. وتتمثل هذه المبادئ في:

- العمل على تشجيع الوصول الشامل للتمويل المستند إلى وجود التزام حكومي واسع النطاق من اجل المساعدة على التخفيف من حدة الفقر.
- تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة مثل خدمات الايداع و الائتمان و الدفع والتحويلات والتأمين، في ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي تلك الخدمات.
- تشجيع استخدام التكنولوجيا والادوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع الوصول للنظام المالي، مع الإشارة الى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية.
- تشجيع العمل على وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها للحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين.
- العمل على محو الأمية المالية للأفراد للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.
- خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المسائلة والمحاسبة الحكومية، وأيضاً العمل على تشجيع الشراكة والتشاور والاستشارة بين الحكومة والقطاعات المالية.
- الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من اجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة وتقييم مدى التقدم في الانجاز وغيرها من الادوات الاخرى.
- بناء سياسة واطار تنظيمي يقوم بتدنية المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة ومحاولة تجاوزها.
- الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للشمول المالي، المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

فمن جانب هناك حاجة لتطوير القواعد التشريعية والقانونية، التي تسمح للمؤسسات المالية والمصرفية المرخص لها، من **الاستفادة من تطورات تقنيات المعلومات والاتصالات**، لإدخال تطبيقات وابتكارات وحلول تخدم انتشار خدماتها وتقلل من تكلفة المعاملات المالية والمصرفية.

ويشمل ذلك، وضع الأطر القانونية والضوابط اللازمة لاستخدام النقود والصيرفة الإلكترونية، والسماح بتقديم خدمات الصيرفة والدفع عبر الهاتف المحمول وأجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع. وكما سبقت الإشارة، أن عدد محدود من الدول العربية أصدرت قواعد قانونية ورقابية لتنظيم تقديم خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول.

ويتعين أن تتضمن الجهود في هذا الشأن، تبني تفاهمات والتواصل مع السلطات الإشرافية الأخرى مثل هيئات الاتصالات لتحديد المسؤوليات والأدوار. كما يتعين أن يلاحظ في تطوير هذه القواعد القانونية والرقابية، وضع الضوابط اللازمة للتحوط من المخاطر التي قد تنشأ من جراء التوسع في هذه الخدمات. وتأتي هنا أهمية توفير الحماية للمتعاملين بما في ذلك مسائل "اعرف عميلك"[32].

كذلك ومن الجوانب الأخرى في هذا السياق، وضع الأطر القانونية التي تسمح للمؤسسات المالية والمصرفية من **الاستفادة من الشركات والشبكات غير المالية كوكلاء** عن هذه المؤسسات المالية والمصرفية في تقديم خدماتها ومنتجاتها. ويشمل ذلك أي شركة أو مؤسسة ذات شخصية اعتبارية، مثل شركات ومحلات التجزئة ومكاتب الصرافة ومكاتب البريد لتقديم خدمات مالية ومصرفية محدودة مثل الإيداع وتسديد الأقساط والدفع والتحويل، وذلك

[32] أنظر ورقة نظم الدفع عبر الهاتف المحمول – الأبعاد والقواعد المطلوبة، اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية – صندوق النقد العربي، 2012.

بالنيابة عن المؤسسات المالية والمصرفية كالبنوك وشركات التأمين. ويتعين أن تتضمن الضوابط القانونية لتنظم هذه العلاقة، تحديد واضح لأدوار مختلف الأطراف. ومن المهم التأكيد على المسؤولية الكاملة للمؤسسات المالية والمصرفية عن تعاملات وكلائها في تقديم الخدمات المالية.

ومن النواحي القانونية الأخرى التي تستحق الاهتمام إلى جانب الصيرفة عبر الهاتف المحمول وعبر الوكلاء، مسائل **حماية المستهلك**. ذلك أن توسيع نطاق وسبل تقديم الخدمات المالية والمصرفية- سيعزز الحاجة لتطوير قواعد شاملة لحماية المستهلك. ويشمل ذلك الحماية من عمليات التلاعب والممارسات غير العادلة للمؤسسات المالية، والعمل على تحسين الشفافية المرتبطة بتقديم الخدمات المالية والمصرفية والرسوم المرتبطة بها. كما يتطلب الأمر، وجود قواعد مبسطة وقليلة التكلفة لمعالجة شكاوي العملاء والنظر فيها.

هذا وعلى الرغم من اهتمام السلطات في عدد من الدول العربية بقضايا حماية المستهلك في إطار الممارسات الرقابية الاعتيادية، إلا أن عدد محدود فقط من الدول العربية، التي أقدمت على تبني تشريعات شاملة تتعلق بحماية المستهلك، مثل الكويت والمغرب[33].

كذلك هناك حاجة لوضع القواعد القانونية التي تسمح وتشجع **البنوك الحكومية** في توسيع خدماتها بعيداً عن العمليات المصرفية التقليدية لتشمل الفئات محدودة الدخل، وهي مناسبة في حالة بعض الدول العربية. ويرتبط ذلك لما يتوفر لهذه المصارف الحكومية من شبكة انتشار واسعة.

[33] أعدت اللجنة العربية للرقابة المصرفية - صندوق النقد العربي، ورقة حول جوانب حماية المستهلك في الخدمات المالية والمصرفية، ستقدم في نهاية العام الجاري 2012 لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

وبالإضافة إلى ما تقدم، ومن أهم محاور إرساء الأطر التشريعية لتوسيع الوصول إلى التمويل، العمل على توفير الشروط التي تساعد المنظمات والجمعيات الأهلية التي تقدم خدمات التمويل متناهي الصغر، للتحول إلى شركات مالية مرخصة. وسيسمح هذا الأمر بالارتقاء بدور هذه الجمعيات في تحسين الوصول للخدمات المالية. ويأتي ذلك من خلال ما قد يرتبط بهذا التحويل من فرصة لزيادة الموارد لها وتحسين للحوكمة.

وأخيراً، فإن جهود تعزيز التنافس بين المؤسسات المالية والمصرفية بما في ذلك إدخال المزيد من المرونة في أسعار الفائدة، من شأنه أيضاً أن يساهم في توفير البيئة التي تساعد على تحسن الشمول المالي.

ج- متابعة تقوية البنية التحتية للقطاع المالي: يمثل وجود أنظمة فعالة وكفؤة للبنية التحتية للقطاع المالي، عاملاً مهماً ورئيسياً في تحسين الوصول للتمويل والخدمات المالية. ويحتاج تطوير هذه الأنظمة في الدول العربية للمزيد من الاهتمام والجهود. هذا ولا يمكن أن نغفل أن هناك تحسناً نسبياً قد تحقق في بعض جوانب البنية التحتية على صعيد نظم الدفع والتسوية، وبصورة أقل فيما يتعلق بنظم المعلومات الائتمانية، في حين أن مستوى التقدم يبدو أقل على صعيد نظم الإقراض المضمون وحقوق الدائنين ونظم الإفلاس[34].

ففيما يتعلق **بنظم الدفع والتسوية**، بذلت جهود كبيرة في السنوات الماضية لإصلاح وتحديث هذه النظم في أغلب الدول العربية. ويظهر ذلك تحديداً على صعيد أنظمة المدفوعات الكبيرة

[34] اهتم صندوق النقد العربي بقضايا تحسين البنية التحتية للنظام المالي في الدول العربية. فقط أطلق مجموعة من مبادرات المعونة الفنية بمباركة ودعم من قبل مجلس محافظي المصارف المركزية العربية. فقد أطلق في عام 2005 بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين مبادرة تطوير نظم مقاصة وتسوية المدفوعات والأوراق المالية (API). كما أطلق بالتعاون مع مؤسسة التمويل في عام 2008 مبادرة تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر (ACRI). كذلك أطلق بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية أيضاً، مبادرة تطوير نظم الإقراض المضمون (ASTI) في العام السابق 2011.

وأنظمة مقاصة وتسوية الأوراق المالية، لأهمية هذه الأنظمة في ضبط المخاطر النظامية في القطاع المالي. وتتواجد حالياً أنظمة لانتقال المدفوعات الكبيرة (RTGS) في 13 دولة عربية. كما أن الجزء الأكبر من نظم مقاصة وتسوية الأوراق المالية في الدول العربية، هي اليوم متوافقة مع مبدأ الدفع مقابل التسليم (DvP). ومع ذلك لا يزال هناك حاجة للمزيد من الجهود للارتقاء بكفاءة هذه الأنظمة.

وفي المقابل، فإن الأطر القانونية لنظم الدفع والتسوية لا تزال ضعيفة في أغلب الدول العربية[35]. كما أن الاهتمام بنظم وأدوات المدفوعات الصغيرة (Retail Payment) لا يزال محدوداً. وتكتسب أنظمة المدفوعات الصغيرة أهمية كبيرة على صعيد قضايا الوصول للتمويل.

هذا، وصحيح أن هناك تحسن على مستوى انتشار وترابط (Interoperability) أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع في السنوات الماضية في أغلب الدول العربية، إلا أن المجتمعات العربية لا تزال مجتمعات نقدية. فنسبة المعاملات غير النقدية (Cashless) للفرد الواحد، هي الأدنى بين كل المجموعات الإقليمية باستثناء دول مجموعة جنوب آسيا[36]. كذلك فإن نسبة استخدام البطاقات المصرفية كما سبقت الإشارة لا يزال محدوداً، هو الأدنى على الإطلاق بين المجموعات الإقليمية. كما يضاف إلى ذلك، أن هناك ست دول عربية فقط تتواجد فيها بيوت مقاصة وطنية (ACHs) لمقاصة معاملات البطاقات والمدفوعات الصغيرة الأخرى.

[35] المصدر، تقارير مبادرة تطوير نظم مقاصة وتسوية المدفوعات والاوراق المالية في الدول العربية – صندوق النقد العربي. وهذا ومن أبرز نواحي الضعف في الأطر القانونية، غياب العمل بمفاهيم أساسية مثل نهائية التسوية، وقاعدة ساعة الصفر.

[36] تصل نسبة المعاملات غير النقدية (cashless) في الدول العربية للفرد الواحد إلى نحو 8.5 في المائة مقابل نحو 18.8 في المائة للفرد في أمريكا اللاتينية و20.1 في المائة لشرق أوروبا ووسط آسيا و13.0 في المائة لدول شرق آسيا، في حين تصل هذه النسبة دول جنوب آسيا إلى 3.4 في المائة. وللمقارنة فإنها تصل إلى نحو 84 في المائة لدول الاتحاد الأوروبي. المصدر الاستبيان العالمي لنظم الدفع 2010.

ويحتاج تطوير هذه الأنظمة إلى تعاون كافة الأطراف المعنية بنظم المدفوعات الصغيرة، لتبني خطة عمل وطنية لتوسيع وتشجيع استخدام أدوات الدفع الإلكترونية. بالطبع تلعب المصارف المركزية دوراً قيادياً في هذا الشأن.

أما على صعيد **نظم المعلومات الائتمانية**، هي الأخرى شهدت تحسناً نسبياً في السنوات القليلة الماضية. فقد أقدمت العديد من الدول العربية على إدخال إصلاحات في مركزيات المخاطر وإنشاء شركات خاصة للاستعلام الائتماني. وتتواجد حالياً كما سبقت الإشارة شركات خاصة للاستعلام الإئتماني في خمس دول عربية هي البحرين والكويت والسعودية ومصر والمغرب. كما اتخذت الأردن والإمارات ولبنان خطوات مماثلة نحو إنشاء مثل هذه الشركات. كما طورت سلطة النقد الفلسطينية نظام للمعلومات الإئتمانية، يعتبر من الأنظمة الجيدة على مستوى الدول النامية.

وقد انعكست جهود الإصلاح هذه، في تحسن مستوى عمق المعلومات الائتمانية في الدول العربية كمجموعة وفقاً لتقرير مناخ الأعمال، من 2.44 من أصل 6 خلال عام 2008 إلى 3.3 من أصل 6 خلال عام 2011[37]. إلا أن هذا التحسن، يجب ألا يلغي الحاجة الكبيرة لتحسين نطاق تغطية المعلومات الائتمانية من جهة ونوعية الخدمات التي تقدمها أنظمة المعلومات الائتمانية سواء الحكومية أو الخاصة من جهة أخرى. فمستوى التغطية للمعلومات الائتمانية، على تحسنه النسبي، لا يزال كما سبقت الإشارة متدني بالمقارنة مع المجموعات الإقليمية الأخرى. كما أن المعلومات الائتمانية عن أنشطة التمويل الصغير وعن العديد من شركات التجزئة، لا تزال غير مشمولة لدى أنظمة المعلومات الائتمانية في أغلب الدول العربية، باستثناء ربما فلسطين والمغرب.

[37] ساهمت مبادرة تطوير نظم الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر (ACRI)، والتي أطلقها الصندوق بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية في عام 2008، في هذا التحسن. وقد جرى تقديم الدعم الفني لإحدى عشرة دولة عربية حتى الآن.

إلا أن مستوى التقدم يبدو أقل بكثير فيما يتعلق **بنظم الرهونات والإقراض المضمون وحقوق الدائنين**. ذلك وللأسف أن معظم الدول العربية في مراتب متأخرة فيما يتعلق بهذه الجوانب. فعلى سبيل المثال، ووفقاً لمؤشرات تقرير مناخ الأعمال الصادر لعام 2011، فإن أفضل دولة عربية من حيث الترتيب على صعيد حقوق الدائنين تأتي في المرتبة 106 عالمياً، ومتوسط ترتيب الدول العربية هو 134 وذلك من أصل 183 دولة. ولا شك أن هذا الجانب يحتاج للاهتمام من حيث تطوير التشريعات اللازمة والإجراءات والممارسات القائمة. هذا وسيسمح تطوير التشريعات والإجراءات المرتبطة بنشاط وعمليات الإقراض المضمون وإنشاء سجلات إلكترونية لتسجيل الرهونات، بتوسيع نطاق الأصول المنقولة التي يمكن استخدامها كضمانات للحصول على التمويل، وخاصةً بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وقد بينت الدراسات العديدة، أن تبني أنشطة كفؤة وفعالة للإقراض المضمون قد أدت إلى تحقيق زيادة ملحوظة في الإقراض للقطاع الخاص، وتحديداً للمؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة. كما أدت أيضاً إلى خفض كلفة الإقراض على هذه المؤسسات وزيادة فترات الاستحقاق المتاحة للائتمان المقدم لها، وتبرز هنا، أهمية مبادرة الدعم الفني التي أطلقها صندوق النقد العربي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية في عام 2011 لمساعدة الدول العربية على تطوير هذه الأنظمة.

د- تبني استراتيجيات وبرامج عمل وطنية للشمول المالي: يمثل تبني وتنفيذ استراتيجيات أو برامج وطنية شاملة لتحسين الوصول للتمويل والخدمات المالية يتشارك فيها كافة الأطراف المعنية، المحور الأهم في سياسات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. ذلك أن تطوير الأطر القانونية والرقابية على القطاع المالي وتحسين بنيته التحتية، هي جوانب مهمة للارتقاء وتعميق هذا القطاع وقدرته على توصيل الخدمات المالية، وإنما يجب أن تكون في إطار استراتيجية متكاملة تسعى لتحقيق أهداف محدودة، تمثل أجندة وطنية للشمول المالي يشارك فيها القطاعين العام والخاص.

وبذلت الدول العربية كما سبقت الإشارة، جهوداً متفاوتة لتحسين الشمول المالي. إلا أن هذه الجهود على أهميتها لم تكن متسقة أو ضمن رؤية شاملة، أو أنها اقتصرت على أطراف محددة دون جميع الأطراف المعنيين بقضايا الوصول للتمويل والشمول المالي. ومن هنا، تأتي أهمية وجود استراتيجية وطنية.

هذا، وبالطبع يجب أن تنبثق هذه الاستراتيجية أو البرامج من واقع وأوضاع وخصوصيات كل دولة. إلا أنه بصورة عامة هناك محاور أساسية لأي استراتيجية، وفقاً لتجارب الدول. ويمكن أن تشمل مكونات أو عناصر هذه الاستراتيجية، ما يلي[38]:

- جمع البيانات والمعلومات بصورة مستمرة وإجراء التقييمات والتحليلات عن أوضاع الشمول المالي في الدولة.
- تحديد أهداف واضحة ومؤشرات قابلة للقياس، للعمل على تحقيقها.
- وضع عناصر خطة العمل للوصول لهذه الأهداف والمؤشرات، والجوانب المؤسسية لتنفيذها والتنسيق بين الأطراف المعنية.
- الإجراءات المتعلقة بالسلطات الإشرافية.
- الإجراءات المتعلقة بالقطاع الخاص.
- الجوانب المتعلقة بمتابعة التنفيذ.

1- جمع البيانات وإجراء الدراسات والمسوح: يوفر جمع البيانات وإجراء التحليلات والاستقصاءات، الفرصة للتعرف على أوضاع الوصول للتمويل وجوانب النقص أو الضعف فيها. وتمثل هذه المسوح، الخطوة الأولى لأي استراتيجية. ويتعين أن يكون جمع البيانات

[38] أنظر استراتيجيات الشمول المالي (Financial Inclusion Strategies – reference framework)، يونيو 2012، البنك الدولي. وقد تم الإشارة إلى هذه العناصر على ضوء تجارب مجموعة من الدول.

والقيام بالتحليلات عملية مستمرة لمتابعة تطور المؤشرات. وبناءاً على ذلك، يتم تحديد حجم الفجوة بين الوضع الراهن والوضع المستهدف. هذا ومن أهم المؤشرات والتحليلات الأساسية التي يمكن النظر فيها، بالاستناد إلى توصيات مجموعة العشرين سابقة الذكر، احتساب النسب التالية:

- نسبة الأفراد البالغين الذين يتوفر لديهم حسابات مصرفية إلى إجمالي الأفراد البالغين (ويمكن توزيعهم وفقاً للفئات العمرية أو نوع المؤسسات المالية أو الجنس).
- نسبة الأفراد البالغين الحاصلين على قروض مصرفية إلى إجمالي الأفراد البالغين (ويمكن توزيعهم وفقاً للفئات العمرية أو نوع المؤسسات المالية أو الجنس).
- نسبة الشركات أو مؤسسات الأعمال التي يتوفر لديها حسابات مصرفية إلى إجمالي مؤسسات الأعمال (ويمكن توزيعها وفقاً لنوع هذه الشركات أو المؤسسات).
- نسبة الشركات أو مؤسسات الأعمال الحاصلة على قروض مصرفية وخاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إلى إجمالي شركات ومؤسسات الأعمال (ويمكن توزيعها وفقاً لنوع مؤسسات الأعمال أو نوع المؤسسات المالية).
- عدد قروض المؤسسات المالية لكل مائة ألف نسمة من السكان

2- وضع أهداف محددة: ويتضمن ذلك وضع مؤشرات يتعين تحقيقها أو الوصول إليها (Targets)، وذلك بالاستناد إلى نتائج الدراسات والمسوح وما هو متوفر من بيانات. ويشمل هذا الأمر أهداف رئيسية وأهداف ثانوية. وبالطبع ليس كل الأهداف قابلة للقياس، وإنما قدر الإمكان. ويتعين باستمرار تعديل أو تحديث هذه الأهداف والمؤشرات، وفقاً لنتائج المسوح والدراسات الدورية.

3- صياغة الاستراتيجية وبناء خطة العمل: بالاستناد إلى الأهداف التي جرى وضعها، يتم وضع خطة للعمل حول كيفية التنفيذ للوصول إلى هذه الأهداف. ويشمل ذلك، نواحي مثل

وضع الأطر المؤسسية لإدارة الاستراتيجية وآلية التنسيق بين الأطراف المشاركة فيها وتحديد مسؤوليات وأدوار كل طرف. كما يشمل التأكد من توفر القدرات والعناصر القادرة على التنفيذ. وقد يكون من المناسب في هذا الشأن، إحداث مجلس وطني أو لجنة وطنية عليا للشمول المالي، بإشراف المصرف المركزي.

ومن المهم عند صياغة الاستراتيجية الأخذ في الاعتبار للعلاقات الارتباطية ما بين الشمول المالي والاستقرار والتكامل المالي حيث لابد أن يتم وضع أهداف استراتيجية الشمول المالي بما يتلاءم مع آليات ضمان الاستقرار المالي وحماية حقوق المستهلكين، سواء كانت الدولة تطبق استراتيجية منفصلة للشمول المالي أو كانت تلك الأهداف متضمنة في استراتيجية أشمل لتطوير القطاع المالي. ولذلك تركز بعض الدول على تبني آليات لنشر الوعي بالخدمات المالية وضمان حقوق المستفيدين من هذه الخدمات وهو ما يسمح بتقليل مخاطر عدم الاستقرار المالي وتعظيم الإستفادة من الوصول للخدمات المالية في إطار ما يعرف بالشمول المالي المسئول (Responsible Financial Inclusion).

ولابد وان تتضمن استراتيجية الشمول المالي سواء كانت منفصلة أو متضمنة في إطار استراتيجية أوسع لتطوير القطاع المالي، إطار عملي لتحقيق الأهداف وترتيب واضح لأولويات الإصلاح (تيسير وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر للخدمات المالية، نشر الخدمات المالية في المناطق الريفية، نشر الوعي بالخدمات المالية).

4- الإجراءات الخاصة بالسلطات الإشرافية: يتضمن هذا الجزء من الاستراتيجية، تحديد الإجراءات والخطوات التي يمكن للسلطات الحكومية والإشرافية القيام والالتزام بها. وتشمل جوانب كثيرة، منها ما سبق الإشارة إليه على صعيد تطوير القوانين والتشريعات التي تسمح للمؤسسات المالية المصرفية بتوسيع الوصول لخدماتها والاستفادة من تقنيات المعلومات

والاتصالات، وكذلك الاستفادة من وكلاء آخرين في تقديم الخدمات المالية، لتحسين الوصول للخدمات المالية وخفض تكلفتها. وكذلك إجراءات تتعلق بتطوير البنية التحتية من أنظمة دفع وأنظمة معلومات ائتمانية. كذلك يمكن أن تشمل إجراءات تتعلق بتحسين الشفافية المالية وزيادة الوعي المالي. كما يمكن أن تتضمن أيضاً إجراءات تتعلق بتطوير المدفوعات الحكومية، كوسيلة للمساهمة في تحسين الوصول للخدمات المالية. وأخيراً، يمكن أن تشمل هذه الإجراءات، نواحي تتعلق بحماية المستهلك وإدارة المخاطر المرتبطة بذلك.

5- الإجراءات المتعلقة بالمؤسسات المالية والمصرفية: وتمثل الإجراءات التي يمكن للقطاع الخاص ممثلاً بالمؤسسات المالية والمصرفية وشركات التمويل، القيام بها للمساهمة في تحقيق الأهداف الموضوعة، بما يستجيب للإجراءات التي تتخذها السلطات الإشرافية. ويمثل ذلك، إعادة تطوير برامج العمل لهذه المؤسسات المالية والمصرفية، يَقوم على تحسين انتشار الخدمات المالية لهذه المؤسسات والشركات ووصولها لأكبر شريحة من فئات المجتمع مع الالتزام بتحقيقها.

6- المتابعة والتنفيذ: ويشمل ذلك إجراء المتابعات والإشراف (Ongoing Monitoring) للتأكد ليس فقط من تحقيق الأهداف الموضوعة، بل أيضاً من فعالية الإجراءات والسياسات المتخذة، وتوفير التقييمات حولها، بما يساعد بالاستمرار على مراجعة وتطوير الأهداف وخطط العمل.

كذلك ومن العناصر الأساسية لنجاح الاستراتيجية، توفر الدعم الفني من المؤسسات والأطر الدولية المعنية، سواء على صعيد المساعدة في جوانب جمع البيانات أو على صعيد تصميم خطط واستراتيجيات العمل أو على صعيد بناء القدرات والتدريب.

الشكل رقم (14)

العناصر الرئيسية لاستراتيجية الشمول المالي

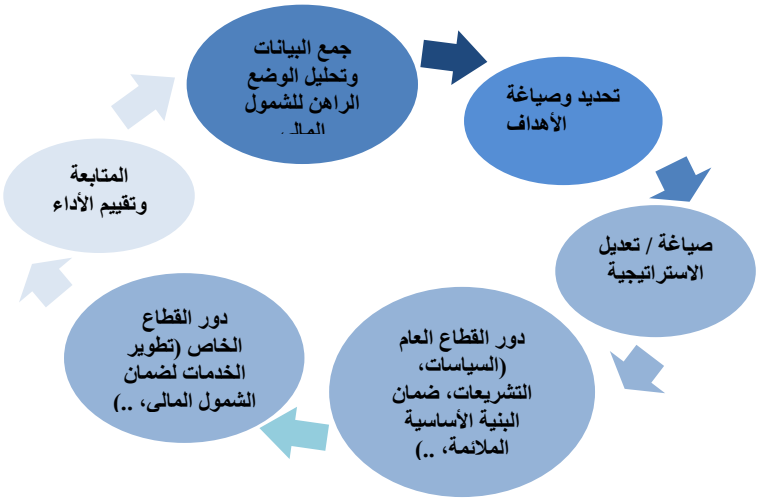

هـ- تعزيز التعاون مع الأطر والمؤسسات الدولية المعنية: كما سبقت الإشارة، فإن حضور ومشاركة الدول العربية، لا يزال ضعيفاً في التجمعات الدولية المعنية بتحسين قضايا الشمول المالي. وسيساعد تعزيز تواجد السلطات والمؤسسات العربية في هذه التجمعات والأطر، من الاستفادة من تجارب وخبرات الآخرين في هذا الشأن، إلى جانب ما قد يوفره هذا الأمر من فرصة للحصول على الدعم الفني على صعيد تصميم خطط واستراتيجية تعزيز الشمول المالي، كما سبقت الإشارة إليه أعلاه.

رابعاً: دور ومسؤوليات المصارف المركزية في تعزيز الشمول المالي

يتضح من استعراض السياسات والمتطلبات اللازمة لتعزيز الشمول المالي، الدور الكبير والهام الذي تضطلع به المصارف المركزية في دفع وتشجيع هذه السياسات. ويرتبط ذلك

بدور هذه المصارف كجهات إشرافية ورقابية على القطاع المالي والمصرفي. كما يرتبط الأمر بدور هذه المصارف كطرف مشارك في النظام المالي ومسؤولياتها الرئيسية في التنسيق مع السلطات الإشرافية الأخرى في رسم وإدارة سياسات القطاع المالي داخل الدولة وعبر الحدود. وانطلاقاً من ذلك، أقدمت العديد من المصارف المركزية في العالم على إنشاء إدارات أو مجموعات عمل داخلها، معنية بقضايا الشمول المالي. وقد تعزز هذا الأمر، على أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية[39].

ومن شأن توفر الأطر التشريعية والرقابية السليمة والكفؤة للنظام المالي أن تساهم ليس فقط في الارتقاء بسلامة النظام المالي والمصرفي، بل كذلك في تحسين الوصول للخدمات المالية والمصرفية. وللمصارف المركزية بالطبع، وظائف متعددة بصفتها سلطات تشريعية ورقابية على القطاع المالي والمصرفي، يمكن من خلالها أن تؤثر في تعزيز الشمول المالي. ومن هذه الوظائف، مسؤولياتها في الرقابة على المؤسسات المصرفية وربما حتى المؤسسات المالية غير المصرفية الأخرى وشركات ومؤسسات التمويل الصغيرة ومسؤولياتها أيضاً على صعيد مكافحة غسل الأموال، إلى جانب مسؤولياتها في إدارة نظم الدفع والتسوية والترخيص لتقديم الخدمات المالية والمصرفية عبر الوكلاء، وأخيراً مسؤولياتها في حماية المتعاملين والمستهلكين للخدمات المصرفية.

وإلى جانب الدور الإشرافي والرقابي للمصارف المركزية، فإنه يمكن لهذه المصارف أن تؤثر كذلك في دعم قضايا الشمول المالي، من خلال دورها المحوري في التنسيق مع السلطات الإشرافية المحلية ذات العلاقة الاخرى، وقيادة الجهود الوطنية في هذا الشأن. ويشمل هذا التنسيق، السلطات الإشرافية المالية وأيضاً السلطات الإشرافية الأخرى التي يمكن أن يكون لها دور في هذا الشأن مثل هيئات الاتصالات. كما يمكن للمصارف المركزية

[39] أنظر حالة الشمول المالي خلال الأزمة (CGAP)-2010.

أن تساهم في دعم السياسات الوطنية لتحسين الشمول المالي، من خلال قدرتها على تجميع البيانات والإحصائيات المتعلقة بأوضاع الوصول للتمويل والخدمات المالية.

وأخيراً، فإنه يمكن للمصارف المركزية بحكم علاقاتها مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، أن تشارك في الجهود الدولية والإقليمية في هذا الشأن، وأن تكون أيضاً نقطة ارتكاز للتنسيق بين السلطات المحلية والتجمعات الدولية المعنية بجوانب وقضايا الشمول المالي.

وفيما يلي استعراض لأهم عناصر هذه الأدوار والمسؤوليات للمصارف المركزية، وذلك على صعيد دورها كسلطات إشرافية، وعلى صعيد دورها كمحور ارتكاز في تنسيق سياسات القطاع المالي:

أ- دور المصارف المركزية كسلطات إشرافية ورقابية: ترتكز الجهود الإشرافية والرقابية للمصارف المركزية على حماية النظام المالي والمصرفي ككل والتأكد باستمرار من قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على الإيفاء بالتزاماتها تجاه عملائها. ومن شأن إضافة بعد أو مسؤولية جديدة لهذه الجهود ترتبط بتحسين الشمول المالي، أن يضيف متغيرات جديدة، يتعين التعامل معها. ومن هذه المتغيرات، التعامل مع مقدمين جدد أو مختلفين للخدمات المالية والمصرفية، وأدوات ومنتجات وقنوات جديدة لتقديم هذه الخدمات، وأخيراً أنماط جديدة من المتعاملين.

ويتطلب تطوير الإطار القانوني المشجع لانتشار الخدمات المالية، إدراك الخصائص والمخاطر المرتبطة بتقديم الخدمات المالية لفئات محدودي الدخل. فهناك أشكال مختلفة من المؤسسات والأطراف من مزودي الخدمات المالية لهذه الفئات، بما في ذلك جهات حكومية

وجهات خاصة. وبغض النظر عن أنماط وأشكال مزودي الخدمات المالية، فإن على المصارف المركزية أن تتعامل بشكل متسق مع هذه الأطراف. لتخضع لنفس المعايير والقواعد الرقابية بشكل متوازن.

وتكمن المسؤولية الرئيسية للمصارف المركزية كجهات إشرافية ورقابية، في تعزيز الشمول المالي، في خلق البيئة القانونية التي تشجع الوصول للخدمات المالية وتسمح بالتوسع في تقديم هذه الخدمات من خارج الفروع المصرفية التقليدية (Branchless Banking). فكما سبقت الإشارة، وفرت التقنيات الحديثة الفرصة لتقديم الخدمات المالية والمصرفية عبر أجهزة الصرف الآلي والبيع والهاتف المحمول ومحلات التجزئة. ويشمل ذلك خدمات الإيداع والدفع والتحويل وسداد الأقساط. ويفترض أن يساهم تقديم الخدمات المصرفية من خارج الفروع المصرفية، في خفض كلفة تقديم هذه الخدمات من جهة، ووصولها لفئات أوسع في المجتمع من جهة أخرى.

ويطرح خلق هذه البيئة القانونية المناسبة، مجموعة من التساؤلات على المصارف المركزية، هل يسمح لشبكات محلات التجزئة في أن تكون وكيل للمؤسسات المالية والمصرفية (طرف ثالث) في تقديم خدمات لعملاء هذه المؤسسات بما في ذلك فتح الحسابات وخدمات الإيداع والسحب والدفع وخدمات أخرى؟ وهل هذه الشبكات قادرة على تقديم خدمات لمحدودي الدخل؟ ومن الأسئلة الأخرى، هل قواعد مكافحة غسل الأموال، تسمح لطرف ثالث من التأكد من تطبيق قاعدة "إعرف عميلك"؟ وهل تتوفر الحماية اللازمة للعملاء؟ وغيرها من الأسئلة الأخرى.

وبالتأكيد سيتوقف نجاح وازدهار تقديم الخدمات المالية والمصرفية، عبر طرف ثالث، على مدى توفر التشريعات المناسبة والمتسقة من جهة، والتنسيق الفعال في الممارسات الإشرافية

مع كافة الأطراف والأنشطة ذات العلاقة من جهة أخرى. ويتعين على المصارف المركزية في سعيها لتوفير هذه البيئة التشريعية والإشرافية الملائمة، أن تحقق التوازن بين الحاجة لتوفر الظروف المناسبة لنمو الابتكارات والتنافس في تقديم الخدمات المالية والمصرفية من جانب، وبين الحاجة لضبط المخاطر وحماية المتعاملين من جانب آخر.

وبصورة عامة، هناك خمسة جوانب رئيسية من القضايا، يتعين على المصارف المركزية التعامل معها للمساهمة في تعزيز الشمول المالي، وذلك في إطار دورها كسلطات إشرافية ورقابية. وتشمل ما يلي:

1. مسائل استخدام طرف ثالث للقيام بمعاملات مالية ونقدية، بما في ذلك فتح الحسابات.
2. قضايا التعامل مع متطلبات مكافحة غسل الأموال، على صعيد تقديم هذه الخدمات عبر طرف ثالث، ولفئات محدودة الدخل.
3. التعامل مع مقدمي خدمات الدفع ومصدري النقود الإلكترونية، من غير المؤسسات المصرفية.
4. مسائل وتحديات توفير الحماية للعملاء، في ظل استخدام أطراف ثالثة من جهة، واستخدام التقنيات الحديثة من جهة أخرى.
5. الاحتياجات القانونية لنظم الدفع والتسوية، في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بمسائل **التعامل مع أطراف ثالثة غير مصرفية** في تقديم الخدمات المالية والمصرفية، فإنه يتعين على المصارف المركزية إرساء القواعد والضوابط الرقابية والتشريعية، التي تنظم قضايا التعامل مع هذه الأطراف. إلا أن ذلك يجب أن يكون متوازناً بما لا يؤثر سلباً على فرص الوصول للخدمات المالية وانتشارها.

ويطرح التعامل مع أطراف ثالثة غير مصرفية، بعض القضايا التشريعية والرقابية للمصارف المركزية. ومن أهم القضايا، طبيعة الشكل القانوني الذي يمكن أن يسمح لطرف ما أن يكون وكيل للمؤسسات المالية والمصرفية في تقديم الخدمات المالية، وما هي الشروط والمعايير المطلوبة لذلك ومؤهلات هؤلاء الوكلاء. وكحد أدنى، يتعين أن تكون هذه الأطراف مرخصة من جهة إشرافية.

ومن القضايا التشريعية أيضاً، تحديد نوعية الخدمات المالية التي يمكن أن تقدمها هذه الأطراف. وهذا جانب يختلف من دولة لأخرى، وإن كان الشائع حول اقتصارها على عمليات تسديد الأقساط والإيداع والسحوبات والتحويلات، وفي حالات أقل السماح بفتح حسابات، وبحالات أخرى تلقي طلبات الاقتراض. وأخيراً ومن القضايا القانونية، وجوب إرساء قواعد لتحديد مسؤوليات هذه الأطراف مع التأكيد فيها على المسؤولية النهائية للمؤسسات المالية والمصرفية.

أما فيما يخص **الجوانب المتعلقة بمكافحة غسل الأموال**، فإن التوسع في تقديم الخدمات المالية لفئات محدودي الدخل، يتطلب تعامل مختلف على صعيد إجراءات وقواعد مكافحة غسل الأموال. فمن جانب تطغى المعاملات المالية الصغيرة على نشاط هذه الفئات. كما أن بعضهم من جانب آخر لا يتوفر لهم المستندات المطلوبة وفقاً لإجراءات مكافحة غسل الأموال. ويضاف إلى ذلك، ما يتطلبه الاحتفاظ بالسجلات لعدد كبير من العملاء من أعباء كبيرة.

وانطلاقاً من ذلك، يتعين على المصارف المركزية، أن تطور تشريعات وأحكام خاصة لمكافحة غسل الأموال، لمثل هذه الفئات ووفقاً لطبيعة قنوات تقديم الخدمات المالية لها. ومن المناسب في هذا الصدد، اتباع أسلوب الإدارة المركزة للمخاطر (Risk-Based Approach)،

بما يساعد على تبسيط الإجراءات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال لهذه التعاملات. هذا وتساعد التعديلات الجديدة للمجموعة المالية لمكافحة غسل الأموال (FATF) على تبني ذلك. فقد تضمنت هذه التعديلات الجديدة، تبسيط الإجراءات بالنسبة للعملاء ذوي المخاطر المحدودة.

ومن جانب آخر، يتعين أن تعالج تشريعات المصارف المركزية، مسائل **التعامل مع مصدري النقود الإلكترونية** والبطاقات الإلكترونية التي تخزن قيم نقدية، وذلك من قبل مؤسسات وجهات غير مصرفية. ومن المفيد أن يتم التوازن في المتطلبات القانونية، بين المساعدة على انتشار هذه المعاملات من جهة والتعامل مع مخاطر السيولة والملاءة المطلوبة من جهة أخرى.

أما على صعيد **حماية العملاء**، تبرز مع التوسع في تقديم الخدمات المالية من خارج الفروع المصرفية، مسائل جديدة يتعين التعامل معها من الناحية التشريعية والرقابية، مثل النقص في الوعي المالي للمتعاملين، واحتياجات الشفافية والإفصاح في تقديم هذه الخدمات، وحدود مسؤوليات ذوي الخدمات المالية (الطرف الثالث أو الوكيل)، إلى جانب مسائل سلامة البيانات والمعلومات الخاصة بالعملاء.

وترتبط هذه المخاطر بطبيعة وخصائص تقديم الخدمات المالية من خارج الفروع المصرفية. فمن ناحية، هناك مسافات جغرافية كبيرة بين مراكز المؤسسات المالية والمصرفية ونقاط تقديم الخدمات وانتشار العملاء. ومن ناحية ثانية، تزداد مع دخول أطراف ثالثة وسيطة بين المؤسسات المصرفية وعملائها، إمكانية حدوث خلافات وأحياناً تلاعب. ومن ناحية ثالثة، هناك صعوبة في ضمان العدالة والشفافية في تسعير الخدمات بالنظر لتعدد الأطراف المشاركة. ورابعاً، فإن استخدام التقنيات الحديثة يسهل في واقع الحال من إمكانية تسريب البيانات والمعلومات الخاصة بالعملاء.

وهناك حلول تشريعية ورقابية، يمكن للمصارف المركزية النظر فيها للتعامل مع هذه المسائل. ومن أهم تلك الحلول، تبني إجراءات وقواعد مبسطة لتلقي الشكاوي ومعالجتها. كذلك وضع حدود أو سقوف لمسؤوليات الطرف الثالث أو الوكيل، والتأكيد على مسؤولية المؤسسات المصرفية النهائية والرئيسية عن وكلائها. كذلك يمكن إلزام الأطراف مقدمي الخدمات، بالإفصاح والإعلان بوسائل مبسّطة عن الرسوم والتكاليف المرتبطة بالخدمات. وأخيراً هناك حاجة للاهتمام بنشر الوعي المالي وما يرتبط بذلك من أنشطة وفعاليات.

وأخيراً، وفيما يتعلق بنظم الدفع، فإن الاهتمام بقضايا الشمول المالي يتطلب، كما سبقت الإشارة، العمل على تحديث **نظم الدفع الصغيرة** ووضع القواعد اللازمة لتطورها. وفي أغلب الدول النامية، هناك مسؤوليات مباشرة للمصارف المركزية في هذا الشأن. ويفترض من المصارف المركزية أن تضع الإطار القانوني المنظم للمدفوعات الصغيرة وأدواتها. كما يفترض أن يشمل نشاطها الإشرافي، الترخيص والإشراف على مزودي خدمات المدفوعات الصغيرة.

ومن أبرز النواحي التشريعية والقانونية في هذا الشأن، أهمية قيام المصارف المركزية بتحديد فصل واضح من الناحية القانونية بين أدوات الدفع المستخدمة وفقاً لمواصفات وخصائص كل أداة ومخاطرها. وسيساعد وجود هذا الفصل القانوني، من قيام المصارف المركزية بالإشراف والرقابة على هذه الأدوات وضمان سلامة وفعالية نظام الدفع.

ب- دور المصارف المركزية كمنسق لسياسات القطاع المالي: إلى جانب دور المصارف المركزية في تطوير التشريعات والقواعد الرقابية التي تسمح وتشجع على انتشار الخدمات المالية والمصرفية والوصول إليها، فإن للمصارف المركزية كذلك دور لا يقل أهمية في التنسيق لدعم برامج خطط تعزيز الشمول المالي داخل دولها. فكما سبقت الإشارة، يرتبط

تقدم أجندة تحسين الوصول إلى التمويل والخدمات المالية بوجود استراتيجية وطنية شاملة تشارك وتنسق فيها كافة الأطراف المعنية في هذا الشأن. وتعتبر المصارف المركزية، بحكم صلاحياتها الواسعة وإشرافها على الجزء الأكبر من مكونات القطاع المالي والمصرفي، أكثر الجهات أو المؤسسات مناسبة لقيادة الجهود الوطنية وتنسيق السياسات المتعلقة بهذه الجوانب.

وبالفعل فإن العديد من المصارف المركزية في العالم، تلعب اليوم دوراً قيادياً في استراتيجيات الشمول المالي، وتحديداً من خلال جمع البيانات والتحليلات عن أوضاع الشمول المالي سواء البيانات حول جانب العرض (انتشار المؤسسات المالية وتوفر خدماتها) أو حول جانب الطلب (احتياجات ونوعية الخدمات المطلوبة من الأفراد والشركات). كما تمارس هذه المصارف المركزية دوراً قيادياً كذلك في التنسيق مع السلطات الإشرافية والأطراف الأخرى، بشأن السياسات والإجراءات المتخذة.

ويتعين على المصارف المركزية أن تكون حذرة نسبياً في تنسيق سياساتها الإشرافية أو الرقابية في هذا الشأن، مع أطراف أو مؤسسات مشاركة في النظام المالي ونظام الدفع. ومن أهم الأطراف التي يتعين التنسيق معها بالطبع وزارة المالية وهيئات الرقابة والإشراف الأخرى على القطاع المالي. وإلى جانب ذلك وحيث أن شركات الاتصالات وشبكات الهاتف المحمول، باتت تمثل عنصراً حيوياً في توسع وانتشار الخدمات المالية والوصول إليها، فإنه يتعين التنسيق مع الهيئات أو الجهات الإشرافية التي تشرف على هذه الشركات والشبكات. وقد يضعف غياب مثل هذا التنسيق، في التنافسية والابتكارات المطلوبة لتقديم الخدمات المالية والمصرفية عبر الهاتف المحمول أو عبر الوكلاء.

هذا ولا يقتصر دور المصارف المركزية في قيادة جهود التنسيق على المستوى المحلي، بل يشمل أيضاً التنسيق مع الأطر والمؤسسات الدولية المعنية بقضايا الشمول المالي. ويأتي

ذلك، بالنظر لكون أغلب الأطر والمؤسسات الدولية الفاعلة اليوم في هذه المسائل، هي على ارتباط وثيق بالمصارف المركزية، مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية، واللجنة الدولية لنظم الدفع والتسوية (CPSS) التابعة لبنك التسويات الدولية، ومجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال (FATF)، والجمعية الدولية لضمان الودائع (IADI). ومن هذه الأطر كذلك، التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) والذي يتكون أغلب أعضاءه من مصارف مركزية، بالإضافة إلى المجموعة التشاورية لمساعدة الفقراء (CGAP) التابعة للبنك الدولي.

والمصارف المركزية معنية بالتنسيق مع هذه الجهات ليس فقط لارتباط أنشطتها بها، بل كذلك لما قد تؤثر به المبادئ والإرشادات التي تصدر عن هذه التجمعات الدولية على ممارساتها الرقابية وكذلك على أنشطة وعمليات المؤسسات المالية والمصرفية الخاضعة لإشرافها.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى تزايد اهتمام هذه الأطر والتجمعات الدولية بمسائل الشمول المالي. فالتعديلات الأخيرة للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل هذا العام 2012، قد تضمنت إرشادات للرقابة على أنشطة التمويل متناهي الصغر وكذلك حول الرقابة على المنتجات والابتكارات من الخدمات المالية والمصرفية، مثل استخدام النقود الإكترونية والدفع عبر الهاتف المحمول والخدمات المالية عبر الوكلاء. كذلك الحال بالنسبة للجنة الدولية لنظم الدفع والتسوية، التي عززت اهتماماتها بقضايا تطوير أنظمة المدفوعات الصغيرة، وهناك أوراق استرشادية جديدة في هذا الشأن. كما أصدرت المجموعة الدولية لمكافحة غسل الأموال، مبادئ جديدة في عام 2011 تتعلق بقضايا التعامل مع مكافحة غسل الأموال على صعيد الشمول المالي. ومن جهتها، أقدمت الجمعية الدولية لمؤسسات ضمان الودائع، على تكوين لجنة فرعية تابعة لها لدراسة القضايا المرتبطة بالشمول المالي.

خامساً: الخلاصة والتوصيات

اكتسبت قضايا تعزيز الشمول المالي لدى مختلف دول العالم وتحديداً الدول النامية، أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة، على أثر تداعيات الأزمة المالية. وقد تمثل ذلك، بقيام العديد من هذه الدول بتبني استراتيجيات وبرامج وطنية لتحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية. ويأتي هذا الاهتمام، بالنظر لما يمكن أن يساهم به وصول هذه الخدمات لمختلف فئات المجتمع، وفقاً لما أثبتته الدراسات والتجارب، من تحسين لفرص النمو والاستقرار الاقتصادي من جهة، والعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر من جهة أخرى. وقد دفع هذا الاهتمام، المؤسسات والأطر الدولية المعنية بالأنظمة المالية والمصرفية، لإرساء قواعد وإرشادات تتناول مسائل الشمول المالي والارتقاء بها لتكون محوراً أساسياً من محاور اهتماماتها.

وتحظى جوانب تعزيز الشمول المالي بأهمية إضافية لدى الدول العربية. ذلك أن الأحداث والتطورات التي شهدتها المنطقة العربية، قد أبرزت الحاجة الكبيرة لتطوير استراتيجيات لتحقيق النمو الاقتصادي الأكثر شمولية الذي يساعد على مواجهة مشاكل البطالة ويعزز من العدالة الاجتماعية. وغني عن الإشارة، أهمية تعزيز الوصول للتمويل والخدمات المالية في نجاح مثل هذه الاستراتيجيات. ولا يمكن القول أن موضوعات الشمول المالي، هي موضوعات جديدة على صانعي السياسات الاقتصادية والمالية في الدول العربية. فقد اهتمت العديد من الدول العربية بهذه القضايا، إلا أنها لم تكن تحظى بالأولوية اللازمة من جهة، وغالباً ما كان ينظر إليها على أنها جوانب اجتماعية مكملة من جهة أخرى. كما أن هذه الجهود كانت في أحوال كثيرة، جهود غير متسقة تفتقر إلى وجود استراتيجية أو برامج شاملة . وقد انعكس ذلك في تدني مؤشرات الشمول المالي للدول العربية كمجموعة، بالمقارنة مع المجموعات الإقليمية الأخرى للدول النامية والاقتصادات الناشئة.

هذا وقد قدمت هذه الورقة، عرضاً لمختلف مؤشرات ونسب قياس الشمول المالي في الدول العربية. وقد اشتمل ذلك مؤشرات انتشار المؤسسات المالية والمصرفية، ومؤشرات وصول الأفراد للخدمات المالية والمصرفية كالادخار والائتمان والتأمين والتمويل الصغير والتمويل العقاري. كذلك استعرضت الورقة مؤشرات وصول المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل والخدمات المالية. كما تناولت أيضاً، مؤشرات انتشار وتطور خدمات البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي. وقد أظهرت معظم هذه المؤشرات والتحليلات أن المنطقة العربية تحتل المرتبة الأدنى بين المناطق والمجموعات الأخرى. ولعل أبرز الأرقام وضوحاً في هذا الصدد، أن هناك ما نسبته 82 في المائة من سكان الدول العربية البالغين لا يتوفر لهم فرص الوصول للخدمات المالية والتمويلية الرسمية. ويعادل ذلك حوالي 184 مليون مواطن عربي. كما أن هناك حوالي 16 إلى 17 مليون من الشركات والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في المنطقة العربية، لا يتاح لها فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية الرسمية.

هذا ومع أن الصورة تتفاوت بدرجة كبيرة فيما بين الدول العربية، فبعض الدول العربية في وضع أفضل نسبياً على صعيد مؤشرات الشمول المالي هذه، إلا أن الحاجة تبرز لتحسين الوصول للخدمات المالية لدى جميع الدول العربية دون استثناء. ولا شك أن هذه الحاجة تزداد لدى الدول العربية الأقل دخلاً والأكثر سكاناً، بالنظر لما يمكن أن يساهم به تحسين الشمول المالي من نتائج إيجابية كبيرة لديها على مستوى التنمية الاقتصادية والتطور المالي.

وقد تطرقت الورقة في هذا الإطار، إلى مجموعة من المحاور الرئيسية لسياسات ومتطلبات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. وتكمن أهم هذه المحاور في ضرورة وضع قضايا تحسين الشمول والوصول للتمويل والخدمات المالية في مقدمة أولويات السياسات الاقتصادية والمالية، والعمل على تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسن

انتشار الخدمات المالية والمصرفية، ومتابعة جهود الارتقاء بأنظمة البنية التحتية السليمة للقطاع المالي والمصرفي، إلى جانب تعزيز التعاون مع الأطر والمؤسسات الدولية المعنية بقضايا الشمول المالي والعمل على توفير الدعم الفني المطلوب لنجاح السياسات والجهود الوطنية.

إلا أن المحور الأهم من متطلبات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، يتمثل في الحاجة لتبني استراتيجيات وطنية للشمول المالي، تتشارك وتتعاون فيها معاً السلطات الإشرافية المعنية والقطاع الخاص. وقد قدمت الورقة في هذا الصدد، عرضاً للجوانب والعناصر الرئيسية لمثل هذه الاستراتيجيات.

ومن الواضح أن المصارف المركزية معنية بصورة كبيرة في قيادة الجهود الوطنية في دفع وتشجيع أجندة الشمول المالي في الدول العربية وأسوة بغيرها من الدول النامية. ويرتبط ذلك على ضوء مسؤولياتها كسلطات إشرافية ورقابية على جزء كبير من القطاع المالي والمصرفي. وبالتالي هي أكثر مناسبة لقيادة هذه الجهود وتنسيق السياسات المتعلقة بهذه الجوانب. وقد تناولت الورقة في هذا السياق، عرضاً لأهم الأدوار والمسؤوليات التي يمكن للمصارف المركزية القيام بها، في خدمة تعزيز الشمول المالي، مشيرة للتحديات التي تواجهها. ومن أبرز هذه المسؤوليات، تطوير التشريعات والأحكام التي تسمح للمؤسسات المالية والمصرفية في الاستفادة من التقنيات الحديثة، لتوسيع انتشار خدماتها والوصول إليها. كما تضطلع المصارف المركزية بمسؤوليات في تطوير البنية التحتية للقطاع المالي المساندة للوصول للتمويل وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بأنظمة الدفع وأنظمة المعلومات الائتمانية. وقد بيّنت الورقة في هذا الإطار، التحديات المختلفة التي ترافق القيام بهذه المسؤوليات.

كما تطرقت الورقة في هذا الإطار، إلى ما يمكن أن تقوم به المصارف المركزية في التنسيق مع السلطات الإشرافية والأطر والمؤسسات الدولية ذات العلاقة. ولعل من الجوانب المهمة

في هذا الشأن، توفير البيانات والمعلومات عن واقع الشمول المالي وتقديم التحليلات عن تطور مؤشرات هذا الشمول. إلا أن الورقة بيّنت في المقابل، أن من شأن إضافة بُعد الشمول المالي إلى مسؤوليات واهتمامات المصارف المركزية، أن يفترض تغيرات ومخاطر يتعين التحوط لها.

وتجدر الإشارة، إلى أنه وإدراكاً لهذه المسؤوليات فإن العديد من المصارف المركزية في الدول النامية، قد أقدمت في الآونة الأخيرة على إنشاء إدارات أو مجموعات عمل داخلها تعنى بقضايا الشمول المالي. كما طور البعض من هذه المصارف، برامج واستراتيجيات عمل في هذا الخصوص.

وفي الختام، وعلى ضوء ما يحظى به موضوع تعزيز الوصول للتمويل والخدمات المالية من أهمية كبيرة للدول العربية الساعية لتحسين فرص النمو الاقتصادي الشامل، فإن المصارف المركزية العربية وبالنظر لدورها الإشرافي والرقابي على القطاع المالي والمصرفي معنية بصورة كبيرة ومباشرة في قيادة الجهود الوطنية لدفع وتشجيع الشمول المالي. وعليه فإن المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية مدعوة في هذا السياق، أن تولي مزيداً من الاهتمام بقضايا الشمول في إطار سياساتها وأنشطتها. كما يتعين عليها أن تعزز حضورها في الأطر والتجمعات المعنية بالشمول المالي.

سلسلة الكتيبات الصادرة عن
أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
و مؤسسات النقد العربية

1. التوجهات الدولية و الإجراءات و الجهود العربية لمكافحة غسل الأموال – 2002.
2. قضايا و مواضيع في الرقابة المصرفية – 2002.
3. تجربة السودان في مجال السياسة النقدية – 2003 .
4. تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية – 2003.
5. الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر - 2003.
6. تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية و دور السلطات النقدية- 2004 .
7. الملامح الأساسية لاتفاق بازل II و الدول النامية – 2004 .
8. تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية -2004.
9. إدارة المخاطر التشغيلية و كيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها – 2004.
10. التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية وفقاً لمتطلبات (بازل II) – 2005.
11. تجربة السياسة النقدية و إصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية– 2005.
12. ضوابط عمليات الإسناد الخارجي للمؤسسات المصرفية – 2005.
13. مراقبة الامتثال للقوانين و التعليمات في المصارف – 2005.
14. أنظمة تحويلات العاملين – قضايا و توجهات – 2005.
15. المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظامياً ومسؤوليات المصارف المركزية – 2006 .
16. الدعامة الثالثة لاتفاق (بازلII) " انضباط السوق " – 2006 .
17. تجربة مؤسسات نقد البحرين كجهاز رقابي موحد – 2006.
18. ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال (بازل II) – 2006.
19. PAYMENTS AND SECURITIES CLEARANCE AND SETTLEMENTSYSTEM IN EGYPT-2007

20. مصطلحات نظم الدفع و التسوية – 2007.
21. ملامح السياسة النقدية في العراق – 2007.
22. تجربة تونس في مجال السياسة النقدية و التوجهات المستقبلية – 2007.
23. الدعامة الثانية لاتفاق بازل II – المراجعة الرقابية 2007.
24. ضوابط العلاقة بين السلطات الرقابية في الدولة الأم و الدول المضيفة – 2007
25. الإرشادات العامة لتطوير نظم الدفع و التسوية – 2007.
26. تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر – 2008.
27. استمرارية الأعمال في مواجهة الطوارئ – 2008.
28. نظم الدفع الخاصة بعرض وسداد الفواتير الكترونياً – 2008.
29. مبادئ الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية ومسؤوليات المصارف المركزية- 2008.
30. مقاصة الشيكات في الدول العربية – 2008.
31. برنامج إصلاح إدارة سوق الصرف و السياسة النقدية في مصر - 2008.
32. Information Sharing and Credit Reporting System in Lebanon
33. أنظمة الإنذار المبكر للمؤسسات المالية – 2009.
34. تنميط أرقام الحسابات المصرفية – 2009.
35. التمويل متناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه – 2009.
36. برنامج الاستقرار المالي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية في دولة الكويت – 2009.
37. تطوير السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا 2010.
38. Information Sharing and Credit Reporting System in Syria-2010
39. Information Sharing and Credit Reporting System in Yemen-2010
40. Information Sharing and Credit Reporting System in Oman-2010
41. Information Sharing and Credit Reporting System in Tunisia-2010
42. مبادئ إدارة مخاطر الائتمان - 2011.

43. قواعد ممارسات منح المكافآت المالية - 2011.
44. الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والرقابة عليها - 2011.
45. إطار ربط محولات الدفع الوطنية في الدول العربية - 2011.
46. الإطار القانوني لنظم الدفع وتسوية الأوراق المالية - 2012.
47. تجربة البنك المركزي التونسي في التعامل مع التداعيات الاقتصادية للتطورات السياسية الأخيرة - 2012.
48. السياسات النقدية والمصرفية لمصرف قطر المركزي في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية - 2012.
49. توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية - 2013.
50. اختبارات الجهد - 2013.
51. نظم الدفع عبر الهاتف المحمول- الأبعاد والقواعد المطلوبة - 2013.
52. تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية - 2013.